

## كتاب قتال أهل البغي

والأصل في هذا الباب قول الله سبحانه : ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ ﴾ . إلى قوله : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> ففيها خمس فوائد ؛ أحدها ، أنهم لم يخرجوا بالبغي عن الإيمان ، فإنه سمّاهم مؤمنين . الثانية ، أنه أوجب قتالهم . الثالثة ، أنه أسقط قتالهم إذا فاءوا إلى أمر الله . الرابعة ، أنه أسقط عنهم التبعة فيما اتلفوه في قتالهم . الخامسة ، أن الآية أفادت جواز قتال كل من منع حقاً عليه . وروى عبد الله بن عمرو قال : سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : « مَنْ أُعْطِيَ إِمَامًا صَفْقَةً يَدِهِ ، وَثَمَرَةً قَلْبِهِ <sup>(٢)</sup> ، فَلْيُطِعْهُ مَا اسْتَطَاعَ ، فَإِنْ جَاءَ آخَرُ يُنَازِعُهُ ، فَاضْرِبُوا عُنُقَ الْآخَرِ » . رواه مسلم <sup>(٣)</sup> . وروى عَرَفَجَةُ ، قال : قال رسول الله ﷺ : « سَتَكُونُ هَنَاتٌ وَهَنَاتٌ » . ورفع صوته : « أَلَا وَمَنْ <sup>(٤)</sup> خَرَجَ عَلَى أُمَّتِي وَهُمْ جَمِيعٌ ، فَاضْرِبُوا عُنُقَهُ بِالسَّيْفِ ، كَأَنَّمَنْ كَانَ <sup>(٥)</sup> » . فكل من ثبتت إمامته ، وجبت طاعته ، وحرّم الخروج

(١) سورة الحجرات ٩ ، ١٠ .

(٢) في م : « فؤاده » .

(٣) في : باب وجوب الوفاء ببيعة الخلفاء ... ، من كتاب الإمارة . صحيح مسلم ١٤٧٢/٣ ، ١٤٧٣ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب ذكر الفتن ... ، من كتاب الفتن . سنن أبي داود ٤١٣/٢ . والنسائي ، في : باب ما على من بايع الإمام ، من كتاب البيعة . المجتبى ١٣٧/٧ ، ١٣٨ . وابن ماجه ، في : باب ما يكون من الفتن ، من كتاب الفتن . سنن ابن ماجه ١٣٠٦/٢ ، ١٣٠٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٦١/٢ ، ١٩١ ، ١٩٣ .

(٤) سقطت الواو من : الأصل ، ب .

(٥) أخرجه مسلم ، في : باب حكم من فرق أمر المسلمين ... ، من كتاب الإمارة . صحيح مسلم ١٤٧٩/٣ . وأبو داود ، في : باب في قتل الخوارج ، من كتاب السنة . سنن أبي داود ٥٤٣/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٤١/٤ .

١٥٣/٩ عليه وقتاله ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ / تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾ <sup>(٦)</sup> . وروى عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ قال : بَايَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ ، فِي الْمَنْشَطِ وَالْمَكْرَهِ ، وَأَنْ لَا تُنَازَعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ <sup>(٧)</sup> . وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ ، وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ ، فَمَاتَ ، فَمِيتُهُ جَاهِلِيَّةٌ » . رواه ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي ذَرٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ ، كُلُّهَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ <sup>(٨)</sup> . وَأَجْمَعَتِ الصَّحَابَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، عَلَى قِتَالِ الْبَغَاةِ ، فَإِنْ أَبَا بَكْرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَاتَلَ <sup>(٩)</sup> مَانِعِي الزَّكَاةِ ، وَعَلَى قَاتِلٍ أَهْلَ الْجَمَلِ وَصِيفِينَ وَأَهْلَ النَّهْرَوَانِ . وَالخَارِجُونَ عَنْ قَبْضَةِ الْإِمَامِ ، أَصْنَافٌ أَرْبَعَةٌ ؛ أَحَدُهَا ، قَوْمٌ امْتَنَعُوا مِنْ <sup>(١٠)</sup> طَاعَتِهِ ، وَخَرَجُوا عَنْ قَبْضَتِهِ بِغَيْرِ تَأْوِيلٍ ، فَهَؤُلَاءِ قُطَّاعُ طَرِيقٍ ، سَاعُونَ فِي الْأَرْضِ بِالْفَسَادِ ، يَأْتِي حُكْمُهُمْ فِي بَابٍ مُفْرَدٍ . الثَّانِي ، قَوْمٌ لَهُمْ تَأْوِيلٌ ، إِلَّا أَنَّهُمْ نَفَرٌ يَسِيرٌ ، لَا مَنَعَةَ لَهُمْ ، كَالوَاحِدِ وَالِاثْنَيْنِ وَالْعَشْرَةِ وَنَحْوِهِمْ ، فَهَؤُلَاءِ قُطَّاعُ طَرِيقٍ ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَصْحَابِنَا ، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ ابْنَ مُلْجِمٍ لَمَّا جَرَحَ عَلِيًّا ، قَالَ لِلْحَسَنِ : إِنْ بَرِئْتُ رَأَيْتُ رَأْيِي ، وَإِنْ

(٦) سورة النساء ٥٩ .

(٧) أخرجه البخارى ، فى : باب قول النبى ﷺ : سترون بعدى أموراً تنكرونها ، من كتاب الفتن ، وفى : باب كيف يبائع الإمام ، من كتاب الأحكام . صحيح البخارى ٥٩/٩ ، ٩٦ . ومسلم ، فى : باب وجوب طاعة الأمراء ... ، من كتاب الإمارة . صحيح مسلم ١٤٧٠/٣ . والنسائى ، فى : باب البيعة على السمع والطاعة ، وباب البيعة على أن لا تنازع ... ، وباب البيعة على القول بالحق ، وباب البيعة ... بالعدل ، وباب البيعة على الأثرة ، من كتاب الجهاد . المجتبى ١٢٤/٧ - ١٢٦ . وابن ماجه ، فى : باب البيعة ، من كتاب الجهاد ٩٥٧/٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤٤١/٣ ، ٣١٤/٥ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢١ .

(٨) وأخرجه البخارى ، فى : باب قول النبى ﷺ : سترون بعدى ... ، من كتاب الفتن ، وفى : باب السمع والطاعة للإمام ، من كتاب الأحكام . صحيح البخارى ٥٨/٩ ، ٧٨ . ومسلم ، فى : باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين ، من كتاب الإمارة . صحيح مسلم ١٤٧٦/٣ . وأبو داود ، فى : باب فى قتل الخوارج ، من كتاب السنة . سنن أبى داود ٥٤٢/٢ . والنسائى ، فى : باب التغليظ فى من قاتل تحت راية عمية ، من كتاب تحريم الدم . المجتبى ١١٢/٧ .

(٩-٩) سقط من : ب . نقل نظر .

(١٠) فى م : « وخرجوا عن » .



مِتْ فَلَا تُمَثِّلُوا بِهِ<sup>(١١)</sup> . فلم يُثَبِّتْ لِفَعْلِهِ حُكْمَ الْبُغَاةِ . وَلَأَنَّا لَوْ اثْبَتْنَا لِلْعَدَدِ الْيَسِيرِ حُكْمَ  
الْبُغَاةِ ، فِي سُقُوطِ ضَمَانِ مَا أُتْلِفُوهُ ، أَفْضَى إِلَى إِثْلَافِ أَمْوَالِ النَّاسِ . وقال أبو بكر : لا  
فرق بين الكثير والقليل ، وحُكْمُهُمْ حُكْمُ الْبُغَاةِ إِذَا خَرَجُوا عَنْ قَبْضَةِ الْإِمَامِ . الثالث ،  
الخوارج الذين يُكْفَرُونَ بِالذَّنْبِ ، وَيُكْفَرُونَ عَثْمَانَ وَعَلِيًّا وَطَلْحَةَ وَالزُّبَيْرَ ، وكثيراً من  
الصَّحَابَةِ ، وَيَسْتَحِلُّونَ دِمَاءَ الْمُسْلِمِينَ ، وَأَمْوَالَهُمْ ، إِلَّا مَنْ خَرَجَ مَعَهُمْ ، فظَاهِرُ قَوْلِ  
الْفُقَهَاءِ مِنْ أَصْحَابِنَا الْمُتَأَخِّرِينَ ، أَنَّهُمْ بُغَاةٌ ، حُكْمُهُمْ حُكْمُهُمْ . وهذا قول أبي حنيفة ،  
والشافعي ، وجُمهورِ الْفُقَهَاءِ ، وكثير من أهل الحديث . ومَالِكٌ يَرَى اسْتِثْنَاءَهُمْ ، فَإِنْ  
تَابُوا ، وَإِلَّا قُتِلُوا عَلَى إِفْسَادِهِمْ ، لا على كُفْرِهِمْ . وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ إِلَى  
أَنَّهُمْ كُفَّارٌ مُرْتَدُّونَ ، حُكْمُهُمْ حُكْمُ الْمُرْتَدِّينَ ، ثَبَاحٌ<sup>(١٢)</sup> دِمَائِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ ، فَإِنْ  
تَحَيَّزُوا فِي مَكَانٍ ، وَكَانَتْ لَهُمْ مَنَعَةٌ وَشَوْكَةٌ ، صَارُوا أَهْلَ حَرْبٍ ، كَسَائِرِ الْكُفَّارِ ، وَإِنْ  
كَانُوا فِي قَبْضَةِ الْإِمَامِ ، اسْتَنَابَهُمْ ، كَاسْتِنَابَةِ الْمُرْتَدِّينَ ، / فَإِنْ تَابُوا ، وَإِلَّا ضُرِبَتْ  
أَعْنَاقُهُمْ ، وَكَانَتْ أَمْوَالُهُمْ فَيْئًا ، لَا يَرِثُهَا وَرَثَتُهُمْ الْمُسْلِمُونَ ؛ لما رَوَى أَبُو سَعِيدٍ ، قَالَ :  
سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « يَخْرُجُ قَوْمٌ تَحْقِرُونَ صَلَاتَكُمْ مَعَ صَلَاتِهِمْ ،  
وَصِيَامَكُمْ مَعَ صِيَامِهِمْ ، وَأَعْمَالَكُمْ مَعَ أَعْمَالِهِمْ ، يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ  
حَنَاجِرَهُمْ ، يَمُرُّونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمُرُّ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ ، يَنْظُرُ فِي النَّصْلِ فَلَا يَرَى  
شَيْئًا ،<sup>(١٣)</sup> وَيَنْظُرُ فِي الْقِدْحِ فَلَا يَرَى شَيْئًا<sup>(١٤)</sup> ، وَيَنْظُرُ فِي الرِّيشِ فَلَا يَرَى شَيْئًا ، وَيَتَمَارَى  
فِي الْفُوقِ<sup>(١٥)</sup> » رَوَاهُ مَالِكٌ ، فِي « مُوطَأِهِ » ، وَالبُخَارِيُّ فِي « صَحِيحِهِ »<sup>(١٥)</sup> . وهو

ظ ١٥٣/٩

(١١) ذكره ابن سعد في : الطبقات الكبرى ٣/٣٥ ، ٣٧ .

(١٢) في ب ، م : « وتباح » .

(١٣-١٤) سقط من : ب . نقل نظر .

والقِدْح : خشب السهم ، أو ما بين الريش والسهم .

(١٤) الفوق : موضع الوتر من السهم . أى يتشكك هل علق به شيء من الدم ؟

(١٥) أخرجه مالك ، في : باب ما جاء في القرآن ، من كتاب القرآن . الموطأ ١/٢٠٤ ، ٢٠٥ . والبخاري ، في :

باب ما جاء في قول الرجل : ويلك ، من كتاب الأدب ، وفي : باب قتل الخوارج والملحد ، وباب من ترك قتال

الخوارج ، من كتاب الاستتابة . صحيح البخاري ٨/٤٧ ، ٩/٢١ ، ٢٢ .

حديث صحيح ، ثابت الإسناد . وفي لفظ قال : « يَخْرُجُ قَوْمٌ فِي آخِرِ الزَّمَانِ ، أَخَذَاتُ الْأَسْنَانِ ، سُفَهَاءُ الْأَحْلَامِ ، يَقُولُونَ مِنْ خَيْرِ قَوْلِ<sup>(١٦)</sup> الْبَرِيَّةِ ، يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيهِمْ ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ ، فَأَيْنَمَا لَقِيَتْهُمْ فَاقْتُلْتُمْ ؛ فَإِنَّ فِي<sup>(١٦)</sup> قَتْلِهِمْ أَجْرًا لِمَنْ قَتَلَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » . رواه البخاري<sup>(١٧)</sup> . وروى معناه من وجوه . يقول : فكما خرج هذا السهم نقيًا خاليًا من الدَّمِ والفَرْثِ ، لم يتعلق منهما<sup>(١٨)</sup> بشيء ، كذلك خروج هؤلاء من الدين ، يعني الخوارج . وعن أبي أمامة ، أَنَّهُ رَأَى رُءُوسًا مَنْصُوبَةً عَلَى دَرَجٍ مَسْجِدِ دِمَشْقَ ، فَقَالَ : « كِلَابُ النَّارِ ، شَرُّ قَتْلَى تَحْتَ أَدِيمِ السَّمَاءِ ، خَيْرُ قَتْلَى مَنْ قَتَلُوهُ » . ثم قرأ : ﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ﴾<sup>(١٩)</sup> إلى آخر الآية . ف قيل له : أَنْتَ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟ قال : لو لم أَسْمَعُهُ إِلَّا مَرَّةً ، أَوْ مَرَّتَيْنِ ، أَوْ ثَلَاثًا ،<sup>(٢٠)</sup> أَوْ أَرْبَعًا<sup>(٢١)</sup> - حَتَّى عَدَّ سَبْعًا - مَا حَدَّثْتُكُمْ بِهِ<sup>(٢٢)</sup> . قال الترمذي : هذا حديث حسن . ورواه ابن ماجه ، عن سهيل ، عن ابن عيينة ، عن أبي غالب ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا أَمَامَةَ يَقُولُ : « شَرُّ قَتْلَى قُتِلُوا تَحْتَ أَدِيمِ السَّمَاءِ ، وَخَيْرُ قَتْلَى مَنْ

= كما أخرجه مسلم ، في : باب ذكر الخوارج وصفاتهم ، من كتاب الزكاة . صحيح مسلم ٧٤٣/٢ ، ٧٤٤ . وابن ماجه ، في : باب ذكر الخوارج ، من المقدمة . سنن ابن ماجه ٦٠/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٣/٣ ، ٣٤ . (١٦) سقط من : ب .

(١٧) في : باب من رآيا بقراءة القرآن ... ، من كتاب فضائل القرآن ، وفي : باب قتل الخوارج والملحدون ... ، من كتاب استتابة المرتدين . صحيح البخاري ٢٤٣/٦ ، ٢٤٤ ، ٢١/٩ .

كما أخرجه مسلم ، في : باب التحريض على قتل الخوارج ، من كتاب الزكاة . صحيح مسلم ٧٤٦/٢ ، ٧٤٧ . وأبو داود ، في : باب في قتال الخوارج ، من كتاب السنة . سنن أبي داود ٥٤٤/٢ ، ٥٤٥ . والترمذي ، في : باب في صفة المارقة ، من أبواب الفتن . عارضة الأحوذى ٣٧/٩ . وابن ماجه ، في : باب في ذكر الخوارج ، من المقدمة . سنن ابن ماجه ٥٩/١ . والإمام أحمد في المسند ٨١/١ ، ١٣١ ، ٤٠٤ .

(١٨) في ب ، م : « منها » .

(١٩) سورة آل عمران ١٠٦ .

(٢٠-٢١) سقط من : ب .

(٢١) أخرجه الترمذي ، في : باب تفسير سورة آل عمران ، من أبواب التفسير . عارضة الأحوذى ١٢٧/١١ . وابن ماجه ، في : باب في ذكر الخوارج ، من المقدمة . سنن ابن ماجه ٦٢/١ . والإمام أحمد في المسند ٣٥٣/٥ ، ٢٥٦ .



قَتَلُوا ، كِلَابُ أَهْلِ النَّارِ ، كِلَابُ أَهْلِ النَّارِ ، قَدْ كَانَ هَؤُلَاءِ مُسْلِمِينَ ، فَصَارُوا كُفَّارًا » . قلت : يا أبا أمامة ، هذا شيء تقولونه ؟ قال : بل سمعتُ رسولَ الله ﷺ . وعن عليٍّ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، في قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾ <sup>(٢٢)</sup> . قال : « هم أهل النَّهْرَوَانِ » <sup>(٢٣)</sup> . وعن أبي سعيدٍ ، في حديثٍ آخر ، عن النَّبِيِّ ﷺ قال : « هُمُ شَرُّ الْخَلْقِ وَالْخَلِيقَةِ ، لَئِنْ أَدْرَكْتَهُمْ لَأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ عَادٍ » <sup>(٢٤)</sup> . وقال : « لَا يُجَاوِزُ إِيْمَانُهُمْ حَنَاجِرَهُمْ » . وأكثرُ الفقهاءِ على أنَّهم بُعَاةٌ ، وَلَا يَرَوْنَ تَكْفِيرَهُمْ ، قال / ابنُ عبدِ البرِّ <sup>(٢٥)</sup> : لَا أَعْلَمُ أَحَدًا وَافِقًا أَهْلَ الْحَدِيثِ عَلَى تَكْفِيرِهِمْ <sup>(٢٦)</sup> وَجَعَلَهُمْ كَالْمُرْتَدِّينَ . وقال ابنُ عبدِ البرِّ ، في الحديثِ الذي رَوَيْنَاهُ : قوله : « يَتِمَارَى فِي الْفُوقِ » . يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُكْفَرْهُمْ ؛ لِأَنَّهُمْ عَلِقُوا مِنَ الْإِسْلَامِ بِشَيْءٍ ، بِحَيْثُ يُشَكُّ فِي خُرُوجِهِمْ مِنْهُ . وَرَوَى <sup>(٢٧)</sup> أَنَّ عَلِيًّا <sup>(٢٧)</sup> لَمَّا قَاتَلَ أَهْلَ النَّهْرِ قَالَ لِأَصْحَابِهِ : لَا تَبْدُؤُوهُمْ بِالْقِتَالِ . وَبَعَثَ إِلَيْهِمْ : أَقِيدُونَا بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَبَّابٍ . قَالُوا : كُلَّنَا قَتَلَهُ <sup>(٢٨)</sup> . فَحِينَئِذٍ اسْتَحَلَّ قِتَالَهُمْ ؛ لِإِقْرَارِهِمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِمَا يُوجِبُ قَتْلَهُمْ . وَذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ ، عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ أَهْلِ النَّهْرِ ، أَكُفَّارُهُمْ ؟ قَالَ : مِنْ الْكُفْرِ قَرُوءًا . قِيلَ : فَمُنَافِقُونَ ؟ قَالَ : إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا . قِيلَ : فَمَا

١٥٤/٩ و

(٢٢) سورة الكهف ١٠٣ .

(٢٣) أخرجه البخاري ، في : باب سورة الكهف ، من كتاب التفسير . ولكن عن عمرو عن مصعب من قوله . صحيح البخاري ١١٧/٦ .

(٢٤) أخرجه مسلم ، في : باب ذكر الخوارج ، من كتاب الزكاة . صحيح مسلم ٧٤١/٢ ، ٧٤٢ . وأبو داود ، في : باب في قتال الخوارج ، من كتاب السنة . سنن أبي داود ٥٤٤/٢ . والنسائي ، في : باب من شهر سيفه ثم وضعه في الناس ، من كتاب التحريم . المجتبى ١٠٩/٧ .

(٢٥) في ب ، م : « ابن المنذر » .

(٢٦) في ب : « كفرهم » .

(٢٧-٢٨) في م : « عن علي أنه » .

(٢٨) أخرجه الدارقطني ، في : كتاب الحدود والديات وغيره . سنن الدارقطني ١٣١/٣ ، ١٣٢ . والبيهقي ، في : باب الخوارج يعتزلون ... ، من كتاب قتال أهل البغي . السنن الكبرى ١٨٥/٨ . وابن أبي شيبة ، في : باب ما ذكر في الخوارج ، من كتاب الجمل . المصنف ٣٠٩/١٥ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ .

هم ؟ قال : هم قَوْمٌ أَصَابَتْهُمْ فِتْنَةٌ ، فَعَمُوا فِيهَا وَصَمُوا ، وَبَعُوا عَلَيْنَا ، وَقَاتَلُونَا فَقَاتَلْنَاهُمْ<sup>(٢٩)</sup> . وَلَمَّا جَرَحَهُ ابْنُ مُلْجَمٍ ، قَالَ لِلْحَسَنِ : أَحْسِنُوا إِسَارَةَ ، فَإِنْ عِشْتُ فَأَنَا وَلِيُّ دِمِي ، وَإِنْ مِتُّ فَضَرْبَةُ كَضْرِبَتِي . وَهَذَا رَأَى عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ فِيهِمْ ، وَكَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ<sup>(٣٠)</sup> . وَالصَّحِيحُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، أَنَّ الْخَوَارِجَ يَجُوزُ قَتْلُهُمْ ابْتِدَاءً ، وَالْإِجَازَةُ عَلَى جَرِيحِهِمْ ؛ لِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ بِقَتْلِهِمْ ، وَوَعْدِهِ بِالثَّوَابِ مَنْ قَتَلَهُمْ ، فَإِنْ عَلِيًّا ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : لَوْلَا أَنْ تَبَطَّرُوا<sup>(٣١)</sup> ، لَحَدَّثْتُكُمْ بِمَا وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ يَقْتُلُونَهُمْ عَلَى لِسَانِ مُحَمَّدٍ ﷺ<sup>(٣٢)</sup> ؛ وَلَئِنْ بَدَعْتَهُمْ ، وَسُوءَ فِعْلِهِمْ ، يَقْتَضِي حُلَّ دِمَائِهِمْ ؛ بِدَلِيلٍ مَا أَخْبَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ ، مِنْ عَظِيمِ ذَنْبِهِمْ ، وَأَنْتَهُمْ شَرُّ الْخَلْقِ وَالْخَلِيقَةِ ، وَأَنْتَهُمْ يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ ، وَأَنْتَهُمْ كِلَابُ النَّارِ ، وَحُتَّةٌ عَلَى قَتْلِهِمْ ، وَإِخْبَارُهُ بِأَنَّهُ لَوْ أَدْرَكَهُمْ لَقَتَلَهُمْ قَتْلَ عَادٍ ، فَلَا يَجُوزُ إِلْحَاقُهُمْ بِمَنْ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْكَفِّ عَنْهُمْ ، وَتَوَرَّعَ كَثِيرٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ قِتَالِهِمْ ، وَلَا بِدْعَةٍ فِيهِمْ . الصَّنْفُ الرَّابِعُ ، قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْحَقِّ ، يَخْرُجُونَ عَنْ قَبْضَةِ الْإِمَامِ ، وَيَرْمُونُ خَلْعَهُ لِتَأْوِيلِ سَائِغٍ ، وَفِيهِمْ مَنَعَةٌ يَحْتَاجُ فِي كَفِّهِمْ إِلَى جَمْعِ الْجَيْشِ ، فَهَؤُلَاءِ الْبُعَاةُ ، الَّذِينَ نَذَرْنَا فِي هَذَا الْبَابِ حُكْمَهُمْ ، وَوَجِبَ عَلَى النَّاسِ مَعُونَةُ إِمَامِهِمْ ، فِي قِتَالِ الْبُعَاةِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي أَوَّلِ الْبَابِ ؛ وَلَئِنْهُمْ لَوْ تَرَكُوا مَعُونَتَهُ ، لَقَهَرَهُ أَهْلُ الْبَغْيِ ، وَظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْأَرْضِ .

(٢٩) فِي الْأَصْلِ ، ب : « فَقَاتَلْنَاهُمْ » .

وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْفِتْنَةَ الْبَاغِيَّةَ ... ، مِنْ كِتَابِ قِتَالِ أَهْلِ الْبَغْيِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ١٧٤/٨ . وَعَبْدُ الرَّزَاقِ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْحُرُورَةِ ، مِنْ كِتَابِ اللَّقْطَةِ . الْمَصْنُفُ ١٥٠/١٠ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ مَا ذَكَرَ فِي الْخَوَارِجِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَمَلِ . الْمَصْنُفُ ٢٥٦/١٥ ، ٢٥٧ ، ٣٣٢ .

(٣٠) فِي ب : « الْفُقَهَاء » .

(٣١) فِي النَّسَخِ : « يَنْظُرُوا » تَصْحِيفٌ .

(٣٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ التَّحْرِيطِ عَلَى قِتَالِ الْخَوَارِجِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٧٤٧/٢ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ قِتَالِ الْخَوَارِجِ ، مِنْ كِتَابِ السَّنَةِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٥٤٣/٢ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ ذِكْرِ الْخَوَارِجِ ، مِنْ الْمَقْدِمَةِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ٥٩/١ .



١٥٣٢ - مسألة ؛ قال أبو القاسم ، رحمه الله : ( وَإِذَا اتَّفَقَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى إِمَامٍ ، فَمَنْ خَرَجَ / عَلَيْهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَطْلُبُ مَوْضِعَهُ ، حُورِبُوا ، وَدَفَعُوا بِأَسْهَلِ مَا يَنْدَفِعُونَ بِهِ )

١٥٤/٩ ظ

وجملة الأمر أن من اتَّفَقَ المسلمون على إمامته ويَّعَّته ، ثَبَّتْ إمامته ، ووجبت معونته ؛ لما ذُكِّرْنَا من الحديث والإجماع ، وفي معناه ، مَنْ ثَبَّتْ إمامته بعهد النبي ﷺ ، أو بعهد إمام قبله إليه ، فإنَّ أبا بكر ثَبَّتْ إمامته بإجماع الصحابة على يَّعَّته ، وعُمَرَ ثَبَّتْ إمامته بعهد أبي بكرٍ إليه ، وأجمَعَ الصَّحَابَةُ على قبوله . ولو خرج رجلٌ على الإمام ، فقهره ، وغلبَ الناسَ بسيفه حتى أقرُّوا له ، وأذعنوا بطاعته ، وبايعوه ، صارَ إمامًا يحُرِّمُ قتاله ، والخروجُ عليه ؛ فإنَّ عبدَ الملك بن مروان ، خرجَ على ابنِ الزُّبَيْرِ ، فقتله ، واستولى على البلادِ وأهلها ، حتى بايعوه طَوْعًا وَكَرْهًا ، فصارَ إمامًا يحُرِّمُ الخروجُ عليه ؛ وذلك لما في الخروجِ عليه من شقِّ عصا المسلمين ، وإراقة دِمَائِهِمْ ، وذهابِ أموالِهِمْ ، ويدخُلُ الخارجُ عليه في عمومِ قوله عليه السلام : « مَنْ خَرَجَ عَلَى أُمَّتِي ، وَهُمْ جَمِيعٌ ، فَاضْرِبُوا عُنُقَهُ بِالسَّيْفِ ، كَأَنَّمَا مَنْ كَانَ »<sup>(١)</sup> . فمن خَرَجَ على مَنْ ثَبَّتْ إمامته بأحدِ هذه الوجوه باغيًا ، وجب قتاله ، ولا يجوزُ قتالُهُمْ حتى يَبْعَثَ إِلَيْهِمْ مَنْ يَسْأَلُهُمْ ، وَيَكْشِفُ لَهُمُ الصَّوَابَ ، إِلَّا أَنْ يَخَافَ كَلْبَهُمْ<sup>(٢)</sup> ؛ فلا يُمكنُ ذلك في حقِّهم . فأما إنَّ أُمَّكَرَنَ تَعْرِيفَهُمْ ، عَرَّفَهُمْ ذلك ، وأزال ما يذكُرُونَهُ مِنَ الْمَظَالِمِ ، وَأَزَاحَ<sup>(٣)</sup> حُجَجَهُمْ ، فَإِنْ لَجُّوا ، قَاتَلَهُمْ حِينَئِذٍ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى بَدَأَ بِالْأَمْرِ بِالْإِصْلَاحِ قَبْلَ الْقِتَالِ ، فَقَالَ سَبِّحَانَهُ : ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ ﴾<sup>(٤)</sup> . وَرَوَى أَنَّ عَلِيًّا ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، رَاسَلَ

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٢٣٧ .

(٢) الكلب ، بالتحريك : الشدة .

(٣) في ب ، م : « وَأَزَالَ » .

(٤) سورة الحجرات ٩ .

أهل البصرة قبل وقعة الجمل ، ثم أمر أصحابه أن لا يبدؤهم بالقتال ، ثم قال : إن هذا يوم من فلج<sup>(٥)</sup> فيه فلج<sup>(٥)</sup> يوم القيامة . ثم سمعهم يقولون : الله أكبر ،<sup>(٦)</sup> يا ثارات<sup>(٦)</sup> عثمان . فقال : اللهم أكب قتل عثمان لوجوههم<sup>(٧)</sup> . وروى عبد الله بن شداد بن الهاد<sup>(٨)</sup> ، أن علياً لما اعتزلته الحرورية<sup>(٩)</sup> ، بعث إليهم عبد الله بن عباس ، فواضعوه كتاب الله ثلاثة أيام ، فرجع منهم أربعة آلاف<sup>(١٠)</sup> . فإن أبوا الرجوع ، وعظهم ، وخوفهم القتال ؛ وإنما كان كذلك ، لأن المقصود كفهم ، ودفع شرهم ، لا قتلهم ، فإذا أمكن بمجرّد القول ، كان أولى من القتال ؛ لما فيه من الضرر بالفريقين . فإن سألوا الإنظار ، نظّر في حالهم ، وبحث عن أمرهم ، فإن بان له أن قصدهم الرجوع إلى الطاعة ، ومعرفة الحق ، أمهلهم . قال ابن المنذر : أجمع على هذا كل من أحفظ عنه من أهل العلم . وإن كان قصدهم الاجتماع على قتاله ، وانتظار مدد يقوون به ، أو خديعة الإمام<sup>(١١)</sup> ، لياخذوه على غرة ، ويفترق عسكره ، لم ينتظرهم ، وعاجلهم ؛ لأنه لا يأمن أن يصير هذا طريقاً إلى قهر أهل العدل ، ولا يجوز هذا ، وإن أعطوه عليه مالا ؛ لأنه لا يجوز أن يأخذ المال على إقرارهم على ما لا يجوز إقرارهم عليه . وإن بذل له رهائن على إنظارهم ، لم يجز أخذها لذلك ؛ ولأن الرهائن لا يجوز قتلهم لغدر أهلهم ، فلا يفيد شيئاً . وإن كان في أيديهم

(٥) في ب ، م : « فلح » . وفلج : ظفروفاز .

(٦-٦) في الأصل ، ب : « يا ثارات » .

(٧) أخرجه البيهقي ، في : باب لا يبدأ الخوارج بالقتال حتى ... ، من كتاب قتال أهل البغي . السنن الكبرى ١٨٠/٨ ، ١٨١ .

(٨) في ب ، م : « الهادي » . وانظر ترجمته في : تهذيب التهذيب ٢٥١/٥ .

(٩) الحرورية : هم الخوارج ، ينسبون إلى حروراء ، موضع على ميلين من الكوفة ، كان أول اجتماع الخوارج به ، فنسبوا إليه ، ثم أصبح لقباً لفرقة منهم . الأنساب ١١٨/٤ ، وحاشيته .

(١٠) أخرجه الإمام أحمد في المسند ٨٦/١ ، ٨٧ . والبيهقي ، في : باب لا يبدأ الخوارج بالقتال حتى ... ، من كتاب قتال أهل البغي . السنن الكبرى ١٨٠/٨ . والحاكم ، في : باب ذكر مراسلته ﷺ حين صالح قومه قريشا ، من كتاب قتال أهل البغي . المستدرک ١٥٣/٢ .

(١١) في م زيادة : « أو » .



أُسْرَى مِنْ أَهْلِ الْعَدْلِ ، وَأَعْطَوْا بِذَلِكَ رَهَائِنَ مِنْهُمْ ، قَبْلَهُمْ الْإِمَامُ ، وَاسْتَظْهَرَ  
لِلْمُسْلِمِينَ ؛ فَإِنْ أَطْلَقُوا أُسْرَى الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ عِنْدَهُمْ ، أُطْلِقَتْ رَهَائِنُهُمْ ، وَإِنْ قَتَلُوا  
مَنْ عِنْدَهُمْ ، لَمْ يَجْزُ قَتْلُ رَهَائِنِهِمْ ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يُقْتَلُونَ بِقَتْلِ غَيْرِهِمْ ، فَإِذَا انْقَضَتْ  
الْحَرْبُ ، خَلَّى الرِّهَائِنَ ، كَمَا تُخَلَّى الْأَسَارَى مِنْهُمْ . وَإِنْ خَافَ الْإِمَامُ عَلَى الْفِئَةِ الْعَادِلَةِ  
الضَّعْفَ عَنْهُمْ ، أَخَّرَ قِتَالَهُمْ إِلَى أَنْ تُمَكِّنَهُ الْقُوَّةُ عَلَيْهِمْ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ الْأَصْطِلَامُ  
وَالْإِسْتِصْالُ ، فَيُؤْخِرُهُمْ حَتَّى تَقْوَى شَوْكَةُ أَهْلِ الْعَدْلِ ، ثُمَّ يُقَاتِلُهُمْ . وَإِنْ سَأَلُوهُ أَنْ  
يُنْظَرَهُمْ أَبَدًا ، وَيَدْعَهُمْ وَمَاهُمُ عَلَيْهِ ، وَيَكْفُوهُ عَنِ الْمُسْلِمِينَ ، نَظَرْتُ ، فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ قُوَّتَهُ  
عَلَيْهِمْ ، وَخَافَ قَهْرَهُمْ لَهُ إِنْ قَاتَلَهُمْ ، تَرَكَّهُمْ . وَإِنْ قَوِيَ عَلَيْهِمْ ، لَمْ يَجْزُ إِقْرَارُهُمْ عَلَى  
ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتْرَكَ بَعْضُ الْمُسْلِمِينَ طَاعَةَ الْإِمَامِ ، وَلَا تُؤْمَنُ قُوَّةُ شَوْكَتِهِمْ ،  
بِحَيْثُ يُفْضَى إِلَى قَهْرِ الْإِمَامِ الْعَادِلِ وَمَنْ مَعَهُ . ثُمَّ إِنْ أُمِكنَ دَفْعُهُمْ بِدُونِ (١٢) الْقَتْلِ ، لَمْ  
يَجْزُ قَتْلُهُمْ ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ دَفْعُهُمْ (١٣) لَا قَتْلُهُمْ (١٣) ؛ وَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ إِذَا حَصَلَ بِدُونِ الْقَتْلِ ،  
لَمْ يَجْزِ الْقَتْلُ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ . وَإِنْ حَضَرَ مَعَهُمْ مَنْ لَا يُقَاتِلُ ، لَمْ يَجْزُ قَتْلُهُ . وَقَالَ  
أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ : فِيهِ وَجْهٌ آخَرٌ ، يَجُوزُ ؛ لِأَنَّ عَلِيًّا ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، نَهَى أَصْحَابَهُ عَنْ  
قَتْلِ مُحَمَّدِ بْنِ طَلْحَةَ السَّجَّادِ ، وَقَالَ : إِيَّاكُمْ وَصَاحِبَ الْبُرْثُوسِ . فَقَتَلَهُ رَجُلٌ ، وَأَنْشَأَ يَقُولُ :

أَشَعَتْ قَوَامَ بَايَاتِ رَبِّهِ      قَلِيلَ الْأَذَى فِيمَا تَرَى الْعَيْنُ مُسْلِمِ  
هَتَكَتْ لَهُ بِالرُّمَحِ جَنْبَ قَمِيصِهِ      فَخَرَّ صَرِيحًا لِلْيَدَيْنِ وَلِلْفَمِ  
عَلَى غَيْرِ شَيْءٍ غَيْرَ أَنْ لَيْسَ تَابِعًا      عَلِيًّا وَمَنْ لَمْ يَتَّبِعِ الْحَقَّ يَظْلِمِ  
يُنَاشِدُنِي حَمَّ ، وَالرُّمَحُ شَاجِرٌ      فَهَلَا تَلَا حَمَّ قَبْلَ التَّقَدُّمِ (١٤)  
وَكَانَ السَّجَّادُ حَامِلَ رَايَةِ أَبِيهِ ، وَلَمْ يَكُنْ يُقَاتِلُ ، فَلَمْ يُنْكَرْ عَلَى قَتْلِهِ ، وَلِأَنَّهُ صَارَ رِدْعًا (١٥)

(١٢) فِي م : « دُونَ » .

(١٣-١٣) فِي ب ، م : « لِأَهْلِهِمْ » .

(١٤) أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ ، فِي : بَابِ ذِكْرِ مَنَاقِبِ مُحَمَّدِ بْنِ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ السَّجَّادِ .... ، مِنْ كِتَابِ مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ .

الْمُسْتَدْرَكُ ٣/ ٣٧٥ ، وَانْظُرْ : تَارِيخَ الطَّبْرِيِّ ٣/ ٢١٤ ، ٢١٥ ، وَتَارِيخَ الْمَسْعُودِيِّ ٢/ ٣٦٥ ، ٣٦٦ .

(١٥) فِي م : « دَرْعًا » .

لهم . ولنا ، قول الله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا ﴾ <sup>(١٦)</sup> . والأخبار الواردة في تحريم <sup>(١٧)</sup> قتل المسلم ، والإجماع على تحريمه ، وإنما خص من ذلك ما حصل ضرورة دفع الباغى والصائل ، ففيما عداه يبقى على العموم والإجماع فيه ؛ ولهذا حرم قتل مُدبرهم وأسيرهم ، والإجهاز على جريحهم ، مع أنهم إنما تركوا القتال عجزاً عنه ، ومتى ما قدرُوا عليه ، عادُوا إليه ، فمن لا يُقاتل تورعاً عنه مع قدرته عليه ولا يخاف منه القتال بعد ذلك أولى ، ولأنه مُسلمٌ ، لم يحتج إلى دفعه ، ولا صدر منه أحدُ الثلاثة ، فلم يحل دمه ؛ لقوله عليه السلام : « لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث » <sup>(١٨)</sup> . فأما حديث عليٍّ ، في نهيه عن قتل السَّجَّاد ، فهو حجة عليهم <sup>(١٩)</sup> ، فإن نهى على أولى من فعل من خالفه ، ولا يمتثل قول الله تعالى ، ولا قول رسوله ، ولا قول إمامه . وقولهم : لم ينكر قتله ؛ قلنا : لم ينقل إلينا أن علياً علم حقيقة الحال في قتله ، ولا حضر قتله فينكره ، وقد جاء أن علياً ، رضى الله عنه ، حين طاف في القنلى رآه ، فقال : السَّجَّادُ ، ورب الكعبة ، هذا الذى قتله بره بأبيه . وهذا يدل على أنه لم يشعر بقتله . ورأى كعب بن سور ، فقال : يزعمون أننا خرج إلينا الرعاع ، وهذا الخبر بين أظهرهم ! ويجوز أن يكون تركه الإنكار عليهم اجتزاء بالنهي المتقدم ؛ ولأن القصد من قتالهم كفهم ، وهذا كاف لنفسه ، فلم يجز قتله كالمُنْهَزِم .

**فصل :** وإذا قاتل معهم عبيد ونساء وصبيان ، فهم كالرجل البالغ الحُر ، يُقاتلون مُقبِلين ، ويتركون مُدبرين ؛ لأن قتالهم للدفع ، ولو أراد أحد هؤلاء قتل إنسان ، جاز دفعه وقتاله ، وإن أتى على نفسه ؛ ولذلك قلنا في أهل الحرب إذا كان معهم النساء والصبيان ، يُقاتلون : قوتلوا / ، وقتلوا . ١٥٦/٩ و

(١٦) سورة النساء ٩٣ . ولم يرد في ب ، م : ﴿ خالدا فيها ﴾ .

(١٧) سقط من : م .

(١٨) تقدم تخريجه ، في : ٣٥٢/٣ .

(١٩) في م : « عليه » .



**فصل :** ولا يُقاتل البُغاة بما يعمُّ إثمُهم ، كالنَّارِ ، والمنجنيق ، والتَّغْرِيق ، من غير ضرورة ؛ لأنَّه لا يجوز قتل من لا يُقاتل ، وما يعمُّ إثمُهم يقع على من يُقاتل ومن لا يُقاتل . فإن دعت إلى ذلك ضرورة ، مثل أن يحتاط بهم البُغاة ، ولا يُمكنهم التَّخلُّص إلا برميهم بما يعمُّ إثمُهم ، جاز ذلك . وهذا قول الشافعي . وقال أبو حنيفة : إذا تحصَّن الخوارج ، فاحتاج الإمام إلى رميهم بالمنجنيق ، فعَلَّ ذلك بهم ما كان لهم عسكرٌ ، وما لم ينهزموا ، وإن رماهم البُغاة بالمنجنيق والنَّار ، جاز رميهم بمثله .

**فصل :** قال أبو بكر : وإذا اقتتل طائفتان من أهل البغي ، فقدَر الإمام على قهرهما ، لم يُعن واحدة منهما ؛ لأنَّهما جميعاً على الخطأ ، وإن عجز عن ذلك ، وخاف اجتماعهما على حربِهِ ، ضمَّ إليه أقربهما إلى الحقِّ ، فإن استويا ، اجتهد برأيه في ضمَّ إحداهما ، ولا يقصدُ بذلك معونة إحداهما ، بل الاستعانة على الأخرى ، فإذا هزمها ، لم يُقاتل من معه حتى يدعُوهم إلى الطاعة ؛ لأنَّهم قد حصلوا في أمانه . وهذا مذهب الشافعي . ولا يستعين على قتالهم بالكفار بحال ، ولا بمن يرى قتلهم مذبذبين . وهذا قال الشافعي . وقال أصحاب الرأي : لا بأس أن يستعين عليهم بأهل الذمة والمستأمنين وصنف آخر منهم ، إذا كان أهل العدل هم الظَّاهرين على من يستعينون به . ولنا ، أنَّ القصد كُفُّهم ، وردُّهم إلى الطاعة ، دون قتلهم ، وإن دعت الحاجة إلى الاستعانة بهم ، فإن كان يقدر على كُفِّهم ، استعان بهم ، وإن لم يقدر ، لم يجز .

**فصل :** وإذا أظهر قومٌ رأى الخوارج ، مثل تكفير من ارتكب كبيرةً ، وترك الجماعة ، واستحلَّ دماء المسلمين وأموالهم ، إلا أنَّهم لم يخرجوا عن قبضة الإمام ، ولم يسفكوا الدَّم الحرام ، فحكى القاضي عن أبي بكر ، أنَّه لا يحلُّ بذلك قتلهم ولا قتالهم . وهذا قول أبي حنيفة ، والشافعي ، وجُمهور أهل الفقه . وروى ذلك عن عمر ابن عبد العزيز . فعلى هذا ، حكمهم في ضمان النَّفس والمال حكم المسلمين . وإن سبوا الإمام أو غيره من أهل العدل ، عزُّوا ؛ لأنَّهم ارتكبوا محرماً لا حدَّ فيه . وإن عرَّضوا

بالسَّبِّ ، فهل يُعزَّرون ؟ على وجهين . وقال مالك في الإباضية<sup>(٢٠)</sup> ، وسائر أهل  
 ١٥٦/٩ ط البِدْع : يُستتابون ، / فإن تابوا ، وإلاَّ ضربتْ أعناقُهم . قال إسماعيل بن إسحاق : رأى  
 مالك قتل الخوارج وأهل القَدَرِ ، من أجل الفسادِ الدَّاخلِ في الدِّين ، كقُطَاعِ الطريق ،  
 فإن تابوا ، وإلاَّ قُتلوا على إفسادِهِم ،<sup>(٢١)</sup> لا على كُفْرِهِم<sup>(٢٢)</sup> . وأمَّا مَنْ رأى تكفيرَهُم ،  
 فمقتضى قولهِ ، أَنَّهُم يُستتابون ، فإن تابوا ، وإلاَّ قُتلوا لِكُفْرِهِم ، كما يُقتل المرتدُّ ،  
 وحجَّتُهُم قولُ النَّبِيِّ ﷺ : « فَأَيْنَمَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ »<sup>(٢٣)</sup> . وقولُهُ عليه السلام :  
 « لَئِنْ أَدْرَكْتُهُمْ ، لَأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ عَادٍ »<sup>(٢٤)</sup> . وقولُهُ ﷺ في الذي أنكرَ عليه ، وقال : إِنَّهَا  
 لِقِسْمَةٌ مَا أَرِيدَ بِهَا وَجْهُ اللَّهِ . لأبَى بكرٍ : « اذْهَبْ فَاقْتُلْهُ » . ثم قال لعمرَ مثل ذلك<sup>(٢٥)</sup> ،  
 فأمرَ بِقَتْلِهِ قَبْلَ قِتَالِهِ . وهو الذي قال : « يَخْرُجُ مِنْ ضِئْضِيءٍ<sup>(٢٦)</sup> هَذَا قَوْمٌ » . يعنى  
 الخوارج . وقولُ عمرَ لصبيغ : لو وَجَدْتُكَ مَحْلُوقًا ، لَضَرَبْتُ الذِّى فِيهِ عَيْنَاكَ  
 بِالسَّيْفِ<sup>(٢٧)</sup> . يعنى لَقَتَلْتُكَ . وإِنَّمَا يَقْتُلُهُ لِكُونِهِ مِنَ الْخَوَارِجِ ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال :  
 « سَيَمَاهُمُ التَّسْيِيدُ »<sup>(٢٨)</sup> . يعنى حَلَقَ رُءُوسِهِمْ . واحتجَّ الأوَّلونَ بفعلِ عَلِيٍّ ، رَضِيَ

(٢٠) الإباضية : أصحاب عبد الله بن إياض ، الذى خرج في أيام مروان بن محمد ، وهو الذى يقول : إن مخالفينا من  
 أهل القبلة كفار غير مشركين ، ومناكحتهم جائزة ، وموارثتهم حلال ، وغنيمة أموالهم عند الحرب حلال ، وما سواه  
 حرام . انظر : الملل والنحل ، للشهرستاني ٢٤٤/١ .

(٢١-٢٢) سقط من : م .

(٢٢) تقدم تخريجه ، في صفحة ٢٤٠ .

(٢٣) تقدم تخريجه ، في صفحة ٢٢١ .

(٢٤) أخرجه البخارى ، في : باب بعث على رضى الله عنه ... ، من كتاب المغازى ، وفي : باب تفسير سورة براءة ،  
 من كتاب التفسير ، وفي : باب قراءة الفاجر ، من كتاب التوحيد . صحيح البخارى ٢٠٧/٥ ، ٨٤/٦ ،  
 ١٩٨/٩ . ومسلم ، في : باب ذكر الخوارج ، من كتاب الزكاة . صحيح مسلم ٧٤٢/٢ ، ٧٤٣ . وأبو داود ، في :  
 باب في قتال الخوارج ، من كتاب السنة . سنن أبى داود ٥٤٤/٢ . والنسائى ، في : باب المؤلفلة قلوبهم ، من كتاب  
 الزكاة ، وفي : باب من شهر سيفه ثم وضعه في الناس ، من كتاب التحريم ، المجتبى ٦٥/٥ ، ٦٦ ، ١٠٨/٧ ،  
 ١٠٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥٤/٣ ، ٧٣ .

(٢٥) الضئضىء : الأصل ، أو كثرة النسل .

(٢٦) أخرجه الدارمى ، في : باب من هاب الفتيا والتنطع والتبدع ، من المقدمة . سنن الدارمى ٥٤/١ ، ٥٥ .  
 (٢٧) أخرجه البيهقى ، في : باب القوم يظهرون رأى الخوارج ... ، من كتاب قتال أهل البغى . السنن الكبرى  
 ١٨٤/٨ . وابن أبى شيبه ، في : باب ما ذكر في الخوارج ، من كتاب الجمل المصنف ٣٢٧/١٥ ، ٣٢٨ .



الله عنه ، فإنه روى عنه ، أنه كان يخطب يوماً ، فقال رجل بباب المسجد : لا حكم إلا لله . فقال علي : كلمة حق أريد بها باطل . ثم قال : لكم علينا ثلاث ؛ لا تمنعكم مساجد الله أن تذكروا فيها اسم الله تعالى ، ولا تمنعكم الفئء ما دامت أيديكم معنا ، ولا تبدأكم بقتال<sup>(٢٨)</sup> . وروى أبو يحيى ، قال : صلى علي ، رضي الله عنه ، صلاة ، فناداه رجل من الخوارج : ﴿ لَيْنَ أَشْرَكَتَ لِيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَسِيرِينَ ﴾<sup>(٢٩)</sup> . فأجابه علي ، رضي الله عنه : ﴿ فَأَصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَلَا يَسْتَخِفَّنكَ الَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ ﴾<sup>(٣٠)</sup> . وكتب عدى بن أرطاة إلى عمر بن عبد العزيز : إن الخوارج يسبونك . فكتب إليه : إن سبوني فسبوهم ، أو اغفوا عنهم ، وإن شهروا السلاح فاشهروا عليهم ، وإن ضربوا فاضربوا . ولأن النبي ﷺ لم يتعرض للمنافقين الذين معه في المدينة ، فلأن لا يتعرض لغيرهم أولى . وقد روى في خبر الخارجي الذي أنكرك عليه ، أن خالداً قال : يا رسول الله ، ألا أضرب عنقه ؟ قال : « لا »<sup>(٣١)</sup> ، لعله يصلي . قال : رب مصل لا خير فيه . قال : « إني لم أؤمر أن أنقب عن قلوب الناس »<sup>(٣٢)</sup> .

١٥٣٣ - مسألة ؛ قال : ( فإن آل ما دفعوا به إلى نفوسهم ، فلا شيء على الدافع ، وإن قتل الدافع فهو شهيد )

وجملته أنه إذا لم / يمكن دفع أهل البغي إلا بقتلهم ، جاز قتلهم ، ولا شيء على من ١٥٧/٩

(٢٨) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب ما ذكر في الخوارج ، من كتاب الجمل . المصنف ٣٠٧/١٥ ، ٣١٣ . وابن جرير الطبري في حوادث سنة سبع وثلاثين من الهجرة . تاريخ الطبري ٤١/٦ .

(٢٩) سورة الزمر ٦٥ .

(٣٠) سورة الروم ٦٠ .

(٣١) سقط من : ب ، م .

(٣٢) أخرجه البخاري ، في : باب بعث علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ٢٠٧/٥ . ومسلم ، في : باب ذكر الخوارج وصفاتهم ، من كتاب الزكاة . صحيح مسلم ٧٤٢/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤/٣ .

قَتَلَهُمْ ؛ مِنْ إِيْمٍ وَلَا ضَمَانٍ وَلَا كَفَّارَةٍ ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ مَا أَمَرَ بِهِ ، وَقَتْلَ مَنْ أَحَلَّ اللَّهُ قَتْلَهُ ، وَأَمَرَ بِمُقَاتَلَتِهِ ، وَكَذَلِكَ مَا أَتْلَفَهُ أَهْلُ الْعَدْلِ عَلَى أَهْلِ الْبَغْيِ حَالَ الْحَرْبِ ، مِنَ الْمَالِ ، لَا ضَمَانَ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا لَمْ يُضَمِّنُوا الْأَنْفُسَ ، فَلَا أَمْوَالَ أَوْلَى . وَإِنْ قُتِلَ الْعَادِلُ ، كَانَ شَهِيدًا ؛ لِأَنَّهُ قُتِلَ فِي قِتَالٍ أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ بِقَوْلِهِ : ﴿ فَاقْتُلُوا الَّذِينَ تَبَغَّيْ ﴾ <sup>(١)</sup> . وَهَلْ يُغَسَّلُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ ؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يُغَسَّلُ ، وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ شَهِيدٌ مَعْرَكَةٍ أَمَرَ بِالْقِتَالِ فِيهَا ، فَاشْتَبَهَ شَهِيدَ مَعْرَكَةِ الْكُفَّارِ . وَالثَّانِيَةُ ، يُغَسَّلُ ، وَيُصَلَّى عَلَيْهِ . وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ ؛ لِأَنَّ <sup>(٢)</sup> النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِالصَّلَاةِ عَلَى مَنْ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَاسْتَشْنَى قِتَالَ الْكُفَّارِ فِي الْمَعْرَكَةِ <sup>(٣)</sup> ، فَفِيمَا عَدَاهُ يَبْقَى عَلَى الْأَصْلِ ؛ وَلَئِنْ شَهِدَ مَعْرَكَةَ الْكُفَّارِ أَجْرُهُ أَعْظَمُ ، وَفَضْلُهُ أَكْثَرُ ، وَقَدْ جَاءَ أَنَّهُ يُشَفَّعُ فِي سَبْعِينَ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ <sup>(٤)</sup> ، وَهَذَا لَا يَلْحَقُ بِهِ فِي فَضْلِهِ ، فَلَا يَثْبُتُ فِيهِ مِثْلُ حُكْمِهِ ، فَإِنَّ الشَّيْءَ إِنَّمَا يُقَاسُ عَلَى مِثْلِهِ .

**فصل :** وليس على أهل البغي أيضا ضمان ما أتلّفوه حال الحرب ، من نفسٍ ولا مالٍ . وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ ، فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ . وَفِي الْآخَرِ ، يَضْمَنُونَ ذَلِكَ ؛ لِقَوْلِ أَبِي بَكْرٍ لِأَهْلِ الرَّدَّةِ : تَذُونُ قَتْلَانَا ، وَلَا نَدِي قَتْلَاكُمْ <sup>(٥)</sup> . وَلِأَنَّهَا نَفُوسٌ وَأَمْوَالٌ مَعْصُومَةٌ ، أُتْلِفَتْ بِغَيْرِ حَقٍّ وَلَا ضَرُورَةٍ دَفْعَ مُبَاحٍ ؛ فَوَجِبَ ضَمَانُهُ ، كَالَّذِي تَلَفَ <sup>(٦)</sup> فِي غَيْرِ حَالِ الْحَرْبِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى الزُّهْرِيُّ ، أَنَّهُ قَالَ : كَانَتِ الْفِتْنَةُ الْعُظْمَى بَيْنَ النَّاسِ ،

(١) سورة الحجرات ٩ .

(٢) فِي ب ، م : « وَلَئِنْ » .

(٣) تقدم تخريجه ، فِي : ٣٥٧/٣ . عند الدارقطني ، ولم يرد فيه الاستثناء .

(٤) أخرجه الترمذي ، فِي : باب فِي ثَوَابِ الشَّهِيدِ ، مِنْ أَبْوَابِ فَضَائِلِ الْجِهَادِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٦١/٧ .

وسعيد ، فِي : باب مَا لِلشَّهِيدِ مِنَ الثَّوَابِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . السَّنَنِ ٢١٧/٢ ، ٢١٨ .

(٥) أخرجه البيهقي ، فِي : باب مَنْ قَالَ : يَتَّبِعُونَ بِالْدَمِ ، مِنْ كِتَابِ قِتَالِ أَهْلِ الْبَغْيِ ، وَفِي : باب قِتَالِ أَهْلِ الرَّدَّةِ وَمَا

أَصِيبَ فِي أَيْدِيهِمْ مِنْ مَتَاعِ الْمُسْلِمِينَ ، مِنْ كِتَابِ الْأَشْرِيَةِ وَالْحَدَفِ فِيهَا . السَّنَنِ الْكُبْرَى ١٨٣/٨ ، ١٨٤ ، ٣٣٥ . وَابْنُ

أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : باب مَا قَالُوا فِي الرَّجُلِ يَسْلَمُ ثُمَّ يَرْتَدُّ ... ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . الْمُصَنَّفِ ٢٦٤/١٢ . وَانْظُرْ مَا تَقْدَمُ مِنْ

تَخْرِيجِهِ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ ، فِي الْجُزْءِ الرَّابِعِ ، صَفْحَةُ ٩ . وَيَحْذَفُ تَخْرِيجَ الْبَخَارِيِّ وَفَتْحَ الْبَارِي .

(٦) فِي ب : « كَانَ » . وَفِي م : « تَلَفَتْ » .



وفيه**م** البذر**يون** ، فأجمع**وا** على أن لا يُقام حدٌ على رجل ارتكب فرجاً حراماً بتأويل القرآن ، ولا يعرّم ما لا أثلفه بتأويل القرآن<sup>(٧)</sup> . ولأنّها طائفة مُمتنعة بالحرب ، بتأويل سائغ ، فلم تضمن ما أثلفت على الأخرى ، كأهل العدل ، ولأنّ تضمينهم يُفضي إلى تنفيرهم عن الرجوع إلى الطاعة ، فلا يُشرع ، كتضمين أهل الحرب . فأما قول أبي بكر ، رضى الله عنه ، فقد رجّع عنه ، ولم يمضه ، فإنّ عمر قال له : أمّا أن يدوا قتلانا فلا ؛ فإنّ قتلانا قتلوا في سبيل الله تعالى ، على ما<sup>(٨)</sup> أمر الله . فوافقه أبو بكر ، ورجّع إلى قوله ، فصار أيضاً إجماعاً حجة لنا ، ولم يُنقل أنّه أغرم<sup>(٩)</sup> أحداً شيئاً من ذلك . وقد قتل طليحة عكاشة بن محصن ، وثابت بن أقرم ، ثم أسلم ، فلم يعرّم شيئاً<sup>(١٠)</sup> . ثم لو وجب التعرّم في حق المرتدين ، لم يلزم مثله ههنا ، فإنّ أولئك كفار لا تأويل لهم ، وهؤلاء طائفة من المسلمين لهم تأويل سائغ ، فكيف يصح إلحاقهم بهم ! فأما ما أثلفه بعضهم على بعض ، في غير حال الحرب ، قبله أو بعده ، فعلى مُتلفه ضمّانه . وبهذا قال الشافعي ، ولذلك لما قتل الخوارج عبد الله بن حباب ، أرسل إليهم عليّ : أقيّدونا من عبد الله بن حباب<sup>(١١)</sup> . ولما قتل ابن<sup>(١٢)</sup> ملجم عليّاً في غير المعركة ، أقيّد به<sup>(١٣)</sup> . وهل يتحتّم قتل الباغي إذا قتل أحداً من أهل العدل في غير المعركة ؟ فيه وجهان ؛ أحدهما ، يتحتّم ؛ لأنّه قتل بإشهار السلاح والسعي في الأرض بالفساد ، فيحتّم قتله ، كقاطع<sup>(١٤)</sup> الطريق . والثاني : لا يتحتّم .<sup>(١٥)</sup> وهو الصحيح<sup>(١٥)</sup> ؛ لقول عليّ ، رضى

(٧) أورده البيهقي ، في : باب من قال : لاتباعة في الجراح والدماء ... ، من كتاب قتال أهل البغي . السنن الكبرى

١٧٤/٨ ، ١٧٥ .

(٨) سقط من : ب .

(٩) في ب ، م : « غرم » .

(١٠) انظر : الكامل ، لابن الأثير ٣٤٧/٢ .

(١١) تقدم تخريجه ، في صفحة ٢٤١ .

(١٢) سقط من : م .

(١٣) تقدم تخريجه ، في صفحة ٢٣٩ .

(١٤) في ب : « كقاطع » .

(١٥) سقط من : ب .

الله عنه : <sup>(١٦)</sup> إِنْ شِئْتُ أَغْفُو ، وَإِنْ شِئْتُ اسْتَقَدْتُ . فَأَمَّا الْخَوَارِجُ ، فَالصَّحِيحُ ، عَلَى مَا ذَكَرْنَا ، إِبَاحَةُ قَتْلِهِمْ ، فَلَا قِصَاصَ عَلَى قَاتِلِ أَحَدٍ مِنْهُمْ ، وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ .

١٥٣٤ - مسألة ؛ قال : ( وَإِذَا دَفَعُوا لَمْ يَتَّبِعْ لَهُمْ مُدَبِّرٌ ، <sup>(١)</sup> وَلَا يُجَازُ <sup>(٢)</sup> عَلَى جَرِيحِهِمْ <sup>(٣)</sup> ، وَلَمْ يُقْتَلْ لَهُمْ أُسِيرٌ ، وَلَمْ يُعْنَمْ لَهُمْ مَالٌ ، وَلَمْ تُسَبَّ لَهُمْ <sup>(٤)</sup> ذُرِّيَّةٌ )

<sup>(٥)</sup> وَجُمْلَةُ الْأَمْرِ <sup>(٦)</sup> أَنَّ أَهْلَ الْبَغْيِ إِذَا تَرَكُوا الْقِتَالَ ؛ إِمَّا بِالرَّجُوعِ إِلَى الطَّاعَةِ ، وَإِمَّا بِالْقَاءِ السَّلَاحِ ، وَإِمَّا بِالْهَزِيمَةِ إِلَى فِئَةٍ أَوْ إِلَى غَيْرِ فِئَةٍ ، وَإِمَّا بِالْعَجْزِ ؛ لَجَرَّاحٍ أَوْ مَرَضٍ أَوْ أُسِيرٍ ، فَإِنَّهُ يَحْرُمُ قَتْلُهُمْ ، وَاتِّبَاعُ مُدَبِّرِهِمْ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، إِذَا هَزِمُوا وَلَا فِئَةٌ لَهُمْ كَقَوْلِنَا ، وَإِنْ كَانَتْ لَهُمْ فِئَةٌ يَلْجَأُونَ إِلَيْهَا ، جَازَ قَتْلُ مُدَبِّرِهِمْ وَأُسِيرِهِمْ ، وَالْإِجَازَةُ عَلَى جَرِيحِهِمْ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ فِئَةٌ ، لَمْ يُقْتَلُوا ، لَكِنْ يُضْرَبُونَ ضَرْبًا وَجِيعًا ، وَيُحْبَسُونَ حَتَّى يَقْلَعُوا عَمَّا هُمْ عَلَيْهِ ، وَيُحْدِثُوا تَوْبَةً . ذَكَرُوا <sup>(٧)</sup> هَذَا فِي الْخَوَارِجِ . وَيُرْوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ نَحْوُ هَذَا . وَاخْتَارَهُ بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ مَتَى لَمْ يَقْتُلْهُمْ ، اجْتَمَعُوا ثُمَّ عَادُوا إِلَى الْمُحَارَبَةِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ يَوْمَ الْجَمَلِ : لَا يُدْفَفُ <sup>(٨)</sup> عَلَى جَرِيحٍ ، وَلَا يُهْتَكُ سِتْرٌ <sup>(٩)</sup> ، وَلَا يُفْتَحُ بَابٌ ، وَمَنْ أَعْلَقَ بَابًا أَوْ بَابَهُ فَهُوَ آمِنٌ ، وَلَا يَتَّبِعُ مُدَبِّرٌ <sup>(١٠)</sup> . وَقَدْ رَوَى نَحْوُ ذَلِكَ عَنْ عَمَّارٍ . وَعَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ

(١٦) فِي مِيزَانِ : « أَنْ » .

(١-١) فِي الْأَصْلِ ، ب : « وَلَمْ يَجِزُوا » .

(٢) فِي الْأَصْلِ ، ب : « جَرِيحٍ » .

(٣) فِي النِّسْخِ : « لَهُ » .

(٤-٤) فِي م : « وَجُمْلَتُهُ » .

(٥) فِي ب : « ذَكَرَ » .

(٦) لَا يَدْفَفُ : لَا يَجْهَزُ .

(٧) فِي ب : « سِتْرَهُ » .

(٨) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ أَهْلِ الْبَغْيِ إِذَا فَعَلُوا ... ، مِنْ كِتَابِ قِتَالِ أَهْلِ الْبَغْيِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ١٨١/٨ . وَابْنُ

أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ فِي مَسِيرَةِ عَلَى وَطَلْحَةَ وَعَائِشَةَ ، مِنْ كِتَابِ الْجَمَلِ . الْمُصَنَّفُ ٢٦٣/١٥ ، ٢٦٧ ، ٢٨٠ ،

٢٨١ .



وَدَى قَوْمًا مِنْ / بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ ، قُتِلُوا مُدْبِرِينَ . وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ ، أَنَّهُ قَالَ : شَهِدْتُ صَفِينَ ، فَكَانُوا لَا يُجِيزُونَ عَلَى جَرِيحٍ ، وَلَا يَقْتُلُونَ مُوَلِيًّا ، وَلَا يَسْلُبُونَ قَتِيلًا<sup>(٩)</sup> . وَقَدْ رَوَى<sup>(١٠)</sup> الْقَاضِي ، فِي « شَرْحِهِ » ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « يَا ابْنَ أُمِّ عَدِيٍّ ، مَا حُكْمُ مَنْ بَغَى عَلَى أُمَّتِي ؟ » فَقُلْتُ : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ . فَقَالَ : « لَا يَتَّبِعُ مُدْبِرُهُمْ ، وَلَا يُجَازُ عَلَى جَرِيحِهِمْ ، وَلَا يُقْتَلُ أَسِيرُهُمْ ، وَلَا يُقَسَّمُ فَيْتُهُمْ »<sup>(١١)</sup> . وَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ دَفْعُهُمْ وَكُفُّهُمْ ، وَقَدْ حَصَلَ ، فَلَمْ يَجْزُ قَتْلُهُمْ ، كَالصَّائِلِ . وَلَا يَقْتُلُونَ لَمَّا يُخَافُ فِي الثَّانِي ، كَمَا لَوْ لَمْ تَكُنْ لَهُمْ فِتَّةٌ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنْ قَتَلَ إِنْسَانٌ مِنْ<sup>(١٢)</sup> مُنْعٍ مِنْ قَتْلِهِ ، ضَمِنَهُ ؛ لِأَنَّهُ قَتَلَ مَعْصُومًا ، لَمْ يُؤْمَرْ بِقَتْلِهِ . وَفِي الْقِصَاصِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَجِبُ ؛ لِأَنَّهُ مُكَافِيٌّ مَعْصُومٍ . وَالثَّانِي : لَا يَجِبُ ؛ لِأَنَّ فِي قَتْلِهِمْ اخْتِلَافًا بَيْنَ الْأُئِمَّةِ ، فَكَانَ<sup>(١٣)</sup> ذَلِكَ شُبْهَةً دَارِيَّةً لِلْقِصَاصِ<sup>(١٤)</sup> ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يَنْذَرُ بِالشُّبُهَاتِ . وَأَمَّا أَسِيرُهُمْ ، فَإِنْ دَخَلَ فِي الطَّاعَةِ ، خُلِيَ سَبِيلُهُ ، وَإِنْ أَبَى ذَلِكَ ، وَكَانَ رَجُلًا جَلْدًا مِنْ أَهْلِ الْقِتَالِ ، حُبِسَ مَا دَامَتِ الْحَرْبُ قَائِمَةً ، فَإِذَا انْقَضَتِ الْحَرْبُ ، خُلِيَ سَبِيلُهُ ، وَشُرِطَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَعُودَ إِلَى الْقِتَالِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ الْأَسِيرُ مِنْ أَهْلِ الْقِتَالِ ، كَالنِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ وَالشُّيُوخِ الْفَانِينَ ، خُلِيَ سَبِيلُهُمْ ، وَلَمْ يُحْبَسُوا ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ . وَفِي الْآخَرِ ، يُحْبَسُونَ ؛ لِأَنَّ فِيهِ كَسْرًا لِقُلُوبِ الْبُغَاةِ . وَإِنْ أُسِرَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ أُسَارَى مِنَ الْفَرِيقِ الْآخَرِ ، جَازَ فِدَاءُ أُسَارَى أَهْلِ الْعَدْلِ بِأُسَارَى أَهْلِ الْبَغْيِ . وَإِنْ قَتَلَ أَهْلُ الْبَغْيِ أُسَارَى أَهْلِ الْعَدْلِ ، لَمْ يَجْزُ لِأَهْلِ الْعَدْلِ قَتْلُ أُسَارَاهُمْ ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَقْتُلُونَ

(٩) أَخْرَجَهُمَا الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ أَهْلِ الْبَغْيِ إِذَا فَعَوْا ... ، مِنْ كِتَابِ قِتَالِ أَهْلِ الْبَغْيِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ١٨٢/٨ . وَالْحَاكِمُ ، فِي : بَابِ حُكْمِ الْبُغَاةِ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ ، مِنْ كِتَابِ قِتَالِ أَهْلِ الْبَغْيِ . الْمُسْتَدْرَكُ ١٥٥/٢ .

(١٠) فِي م : « ذَكَرَ » .

(١١) فِي م : « مَعَ » تَحْرِيفٌ .

(١٢) فِي ب زِيَادَةٌ : « فِي » .

(١٣) فِي ب : « الْقِصَاصِ » .

بجناية غيرهم ، ولا يَزِرُونَ وَرَرَ غيرهم . وإن أُنِيَ <sup>(١٤)</sup> أهل البَغْيِ <sup>(١٥)</sup> مُفَاداةَ الْأَسْرَى الَّذِينَ معهم ، وَحَبَسُوهُمْ ، اِحْتَمَلَ أَنْ يَجُوزَ لِأَهْلِ الْعَدْلِ حَبْسُ مَنْ مَعَهُمْ ؛ لِيَتَوَصَّلُوا إِلَى تَخْلِيصِ أَسَارَاهُمْ بِحَبْسِ مَنْ مَعَهُمْ ، وَاحْتَمَلَ <sup>(١٥)</sup> أَنْ لَا يَجُوزَ حَبْسُهُمْ وَيُطْلَقُونَ ؛ لِأَنَّ الذَّنْبَ فِي حَبْسِ أَسَارَى أَهْلِ الْعَدْلِ لغيرهم .

**فصل :** فَأَمَّا غَنِيمَةُ أَمْوَالِهِمْ ، وَسَبْيُ ذُرِّيَّتِهِمْ ، فَلَا نَعْلَمُ فِي تَحْرِيمِهِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ خِلَافًا ، وَقَدْ ذَكَرْنَا حَدِيثَ أَبِي أُمَامَةَ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ ؛ وَلَأَنَّهُمْ مَعْصُومُونَ ، وَإِنَّمَا أُبَيِّحَ ١٥٨/٩ ظ مِنْ دِمَائِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ مَا حَصَلَ مِنْ ضَرُورَةٍ / دَفَعِهِمْ وَقِتَالِهِمْ ، وَمَا عَدَاهُ يَبْقَى عَلَى أَصْلِ التَّحْرِيمِ . وَقَدْ رَوَى أَنَّ عَلِيًّا ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، يَوْمَ الْجَمَلِ ، قَالَ : مَنْ عَرَفَ شَيْئًا مِنْ مَالِهِ مَعَ أَحَدٍ ، فَلْيَأْخُذْهُ . وَكَانَ بَعْضُ أَصْحَابِ عَلِيٍّ قَدْ أَخَذَ قِدْرًا وَهُوَ يَطْبُخُ فِيهَا ، فَجَاءَ صَاحِبُهَا لِيَأْخُذَهَا ، فَسَأَلَهُ الَّذِي يَطْبُخُ فِيهَا إِمَهَالَهُ حَتَّى يَنْضَجَ الطَّيِّخُ ، فَأَبَى ، وَكَبَّهُ ، وَأَخَذَهَا <sup>(١٦)</sup> . وَهَذَا مِنْ جُمْلَةِ مَا نَقَمَ الْخَوَارِجُ مِنْ عَلِيٍّ ، فَإِنَّهُمْ قَالُوا : إِنَّهُ قَاتَلَ وَلَمْ يَسْبِ وَلَمْ يَغْنَمْ ، فَإِنْ حَلَّتْ لَهُ دِمَاؤُهُمْ ، فَقَدْ حَلَّتْ لَهُ أَمْوَالُهُمْ ، وَإِنْ حُرِّمَتْ عَلَيْهِ أَمْوَالُهُمْ ، فَقَدْ حُرِّمَتْ عَلَيْهِ دِمَاؤُهُمْ . فَقَالَ لَهُمْ ابْنُ عَبَّاسٍ : أَفَتَسْبُونَ أُمَّكُمْ ؟ — يَعْنِي عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا — أَمْ تَسْتَحِلُّونَ مِنْهَا مَا تَسْتَحِلُّونَ مِنْ غَيْرِهَا ؟ فَإِنْ قُلْتُمْ : لَيْسَتْ أُمَّكُمْ . فَقَدْ كَفَرْتُمْ ، وَإِنْ قُلْتُمْ : إِنَّهَا أُمَّكُمْ . وَاسْتَحِلَلْتُمْ سَبِيَهَا ، فَقَدْ كَفَرْتُمْ <sup>(١٧)</sup> . يَعْنِي بِقَوْلِهِ أَنْكُمْ إِنْ جَعَلْتُمْ أَنَّهَا أُمَّكُمْ ، فَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ ﴾ <sup>(١٨)</sup> . فَإِنْ لَمْ تَكُنْ <sup>(١٩)</sup> أُمَّالَهُمْ <sup>(١٩)</sup> ، لَمْ يَكُونُوا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ . وَلَئِنْ قَاتَلَ

(١٤-١٤) في م : « البغاة » .

(١٥) في م : « ويحتمل » .

(١٦) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب في مسيرة عائشة وعلى وطلحة والزبير ، وباب ما ذكر في الخوارج ، من كتاب الجمل ٢٨٧/١٥ ، ٣٣٢ .

(١٧) أخرجه البيهقي ، في : باب لا يبدأ الخوارج بالقتال حتى ... ، من كتاب قتال أهل البغي . السنن الكبرى ١٧٩/٨ .

(١٨) سورة الأحزاب ٦ .

(١٩-١٩) في م : « أموالهم » خطأ .



البُغَاةُ إِنَّمَا هُوَ لِدَفْعِهِمْ وَرَدُّهُمْ إِلَى الْحَقِّ ، لَا لِكُفْرِهِمْ ، فَلَا يُسْتَبَاحُ مِنْهُمْ إِلَّا مَا حَصَلَ  
 ضَرُورَةُ الدَّفْعِ ؛ كَالصَّائِلِ ، وَقَاطِعِ الطَّرِيقِ ، وَيَقَى حُكْمُ الْمَالِ وَالذَّرِّيَّةِ عَلَى أَصْلِ  
 الْعِصْمَةِ . وَمَا أَخَذَ مِنْ كُرَاعِهِمْ وَسِلَاحِهِمْ ، لَمْ يَرُدَّ إِلَيْهِمْ حَالُ الْحَرْبِ ؛ لِقَوْلِ يُقَاتِلُونَا  
 بِهِ . وَذَكَرَ الْقَاضِي ، أَنَّ أَحْمَدَ أَوْمَأَ إِلَى جَوَازِ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ حَالِ التَّحَامِ الْحَرْبِ ، وَلَا يَجُوزُ فِي  
 غَيْرِ قِتَالِهِمْ . وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْحَالُ يَجُوزُ فِيهَا إِتْلَافُ نَفْسِهِمْ وَحَبْسُ  
 سِلَاحِهِمْ وَكُرَاعِهِمْ <sup>(٢٠)</sup> ؛ فَجَازَ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ ، كَسِلَاحِ أَهْلِ الْحَرْبِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا  
 يَجُوزُ ذَلِكَ إِلَّا مِنْ ضَرُورَةٍ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ مَالٌ مُسْلِمٌ ، فَلَمْ يَجْزِ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، كَغَيْرِهِ  
 مِنْ أَمْوَالِهِمْ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَجْهَانِ ، كَالْمَذْهَبَيْنِ . وَمَتَى انْقَضَتْ  
 الْحَرْبُ ، وَجَبَ رَدُّهُ إِلَيْهِمْ ، كَمَا تُرَدُّ <sup>(٢١)</sup> سَائِرُ أَمْوَالِهِمْ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا يَحِلُّ  
 مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا عَنْ طَيْبِ نَفْسٍ مِنْهُ » <sup>(٢٢)</sup> . وَرَوَى أَبُو قَيْسٍ ، أَنَّ عَلِيًّا ، رَضِيَ اللَّهُ  
 عَنْهُ ، نَادَى : مَنْ وَجَدَ مَالَهُ فَلْيَأْخُذْهُ .

### ١٥٣٥ - مسألة ؛ قال : ( وَمَنْ قِيلَ مِنْهُمْ ، غُسِّلَ وَكُفِّنَ ، وَصُلِّيَ عَلَيْهِ )

/ يَعْنِي مِنْ أَهْلِ الْبَغْيِ . وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ : إِنْ لَمْ  
 يَكُنْ لَهُمْ فَتَّةٌ ، صُلِّيَ عَلَيْهِمْ ، وَإِنْ كَانَتْ لَهُمْ فَتَّةٌ ، لَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِمْ ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ قَتْلُهُمْ فِي  
 هَذِهِ الْحَالِ ، فَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِمْ ، كَالْكُفَّارِ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « صَلُّوا عَلَى مَنْ  
 قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » <sup>(١)</sup> . رَوَاهُ الْخَلَّالُ ، فِي « جَامِعِهِ » . وَلَا تُهْمُ مُسْلِمُونَ لَمْ يَثْبُتْ لَهُمْ  
 حُكْمُ الشَّهَادَةِ ، فَيُغَسَّلُونَ ، وَيُصَلَّى عَلَيْهِمْ ، كَمَا لَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ فَتَّةٌ . وَمَا ذَكَرُوهُ يَنْتَقِضُ  
 بِالزَّانِي الْمُحْصَنِ ، وَالْمُقْتَصَّ مِنْهُ ، وَالْقَاتِلِ فِي الْمُحَارَبَةِ .

**فصل :** لَمْ يُفَرِّقْ أَصْحَابُنَا بَيْنَ الْخَوَارِجِ وَغَيْرِهِمْ فِي هَذَا . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ،

(٢٠) الكراع : اسم يجمع الخيل .

(٢١) في م زيادة : « إِلَيْهِمْ » .

(٢٢) تقدم تخريجه في : ٦٠٦/٦ .

(١) تقدم تخريجه ، في : ٣٥٧/٣ .

وأصحاب الرأي . وظاهر كلام أحمد ، رَحِمَهُ اللهُ ، أَنَّهُ لَا يُصَلِّي عَلَى الْخَوَارِجِ فَإِنَّهُ قَالَ : أَهْلُ الْبِدْعِ ، إِنْ مَرَضُوا فَلَا تَعُودُوهُمْ ، وَإِنْ مَاتُوا فَلَا تُصَلُّوا عَلَيْهِمْ . وقال أحمد : الْجَهْمِيَّةُ وَالرَّافِضَةُ لَا يُصَلِّي عَلَيْهِمْ ، قَدْ تَرَكَ النَّبِيُّ ﷺ الصَّلَاةَ بِأَقْلٍ مِنْ هَذَا . وَذَكَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ تُقَاتَلَ خَيْرٌ مِنْ نَاحِيَةٍ مِنْ تَوَاحِيهَا ، فَقَاتَلَ رَجُلٌ مِنْ تِلْكَ النَّاحِيَةِ ، فَقُتِلَ ، فَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ <sup>(٢)</sup> . فَقِيلَ لَهُ <sup>(٣)</sup> : فَإِنْ <sup>(٤)</sup> كَانَ فِي قَرْيَةٍ أَهْلُهَا نَصَارَى ، لَيْسَ فِيهَا مَنْ يُصَلِّي عَلَيْهِ . قَالَ : أَنَا لَا أَشْهَدُهُ ، يَشْهَدُهُ مَنْ شَاءَ . وَقَالَ مَالِكٌ : لَا يُصَلِّي عَلَى الْإِبَاضِيَّةِ ، وَلَا الْقَدَرِيَّةِ ، وَسَائِرِ أَهْلِ <sup>(٥)</sup> الْأَهْوَاءِ ، وَلَا تُتَّبَعُ جَنَائِزُهُمْ ، وَلَا تُعَادُ مَرْضَاهُمْ . وَالْإِبَاضِيَّةُ صِنْفٌ مِنَ الْخَوَارِجِ ، تُسَبُّوا إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِبَاضٍ ، صَاحِبِ مَقَالَتِهِمْ . وَالْأَزَارِقَةُ أَصْحَابُ نَافِعِ بْنِ الْأَزْرَقِ . وَالنَّجْدَاتُ أَصْحَابُ نَجْدَةِ الْحُرُورِيِّ . وَالْبَيْهَسِيَّةُ أَصْحَابُ بَيْهَسَ . وَالصُّفَرِيَّةُ قِيلَ : إِنَّهُمْ تُسَبُّوا إِلَى صُفْرَةِ الْوَانِهِمْ ، وَأَصْنَافُهُمْ كَثِيرَةٌ <sup>(٦)</sup> . وَالْحُرُورِيَّةُ تُسَبُّوا إِلَى أَرْضٍ يُقَالُ لَهَا : حُرُورَاءُ خَرَجُوا بِهَا . وَقَالَ أَبُو بَكْرِ بْنُ عِيَّاشٍ : لَا أُصَلِّي عَلَى الرَّافِضِيِّ ؛ لِأَنَّهُ يَزْعُمُ <sup>(٧)</sup> أَنَّ عَمَرَ كَافِرٌ ، وَلَا عَلَى الْحُرُورِيِّ ؛ لِأَنَّهُ يَزْعُمُ أَنَّ عَلِيًّا كَافِرٌ . وَقَالَ الْفَرِّيَابِيُّ : مَنْ شَتَّمَ أَبَا بَكْرٍ فَهُوَ كَافِرٌ ، لَا يُصَلِّي عَلَيْهِ . وَوَجْهُ تَرْكِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِمْ ، أَنَّهُمْ يُكْفَرُونَ أَهْلَ الْإِسْلَامِ ، وَلَا يَرَوْنَ الصَّلَاةَ عَلَيْهِمْ ، فَلَا يُصَلِّي عَلَيْهِمْ ، كَالْكُفَّارِ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ وَغَيْرِهِمْ ، وَلَئِنْهُمْ مَرَقُوا مِنَ الدِّينِ ، فَأَشْبَهُوا الْمُرْتَدِّينَ .

فصل : والبُغَاةُ إِذَا لَمْ يَكُونُوا مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ ، لَيْسُوا بِفَاسِقِينَ ، وَإِنَّمَا هُمْ / مَخْطُئُونَ <sup>(٨)</sup> فِي تَأْوِيلِهِمْ ، وَالْإِمَامُ وَأَهْلُ الْعَدْلِ مُصِيبُونَ فِي قِتَالِهِمْ ، فَهُمْ جَمِيعًا

(٢) لم نجده فيما بين أيدينا .

(٣) سقط من : ب ، م .

(٤) في م : « إنه » .

(٥) في م : « أصحاب » .

(٦) انظر : الملل والنحل ١/١٩٥-٢٦٥ .

(٧) في م : « زعم » .

(٨) في م : « يخطئون » .



كالمُجتهدين من الفقهاء في الأحكام ، مَنْ شَهِدَ مِنْهُمْ قُبِلَتْ شهادته إذا كان عدلاً . وهذا قول الشافعي . ولا أعلم في قبول شهادتهم خلافاً . فأما الخوارج ، وأهل البدع ، إذا خرجوا على الإمام ، فلا تُقبل شهادتهم ، لأنهم فساق . وقال أبو حنيفة : يُفسقون بالبغي ، وخرجهم على الإمام ، ولكن تُقبل شهادتهم ؛ لأن فسقهم من جهة الدين ، فلا تُردُّ به الشهادة ، وقد قبل شهادة الكفار بعضهم على بعض . ويُذكر ذلك في كتاب الشهادات<sup>(٩)</sup> ، إن شاء الله تعالى .

**فصل : ذكر القاضي أنه لا يُكره للعدل قتل ذي رحمه الباغي ؛ لأنه قتل بحق ، فأشبهه إقامة الحد عليه . وكرهت طائفة من أهل العلم القصْد إلى ذلك . وهو أصح ، إن شاء الله تعالى ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَإِنْ جَهَدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبَهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا ﴾<sup>(١٠)</sup> . قال الشافعي : كف النبي ﷺ أبا حذيفة<sup>(١١)</sup> بن عتبة<sup>(١٢)</sup> عن قتل أبيه<sup>(١٣)</sup> . وقال بعضهم : لا يحل ذلك ؛ لأن الله تعالى أمر بمصاحبتهم بالمعروف ، وليس هذا من المعروف . فإن قتله ، فهل يرثه ؟ على روايتين ؛ إحداهما ، يرثه . هذا قول أبي بكر ، ومذهب أبي حنيفة ؛ لأنه قتل بحق ، فلم يمنع الميراث ، كالقصاص والقتل في الحد<sup>(١٤)</sup> . والثانية : لا يرثه . وهو قول ابن حامد ، ومذهب الشافعي ؛ لعموم قوله عليه السلام : « لَيْسَ لِقَاتِلِ شَيْءٍ »<sup>(١٥)</sup> . فأما الباغي إذا قتل العادل ، فلا يرثه . وهذا قول الشافعي . وقال أبو حنيفة : يرثه ؛ لأنه قتل بتأويل ، أشبه قتل العادل الباغي . ولنا ، أنه قتله بغير حق ، فلم يرثه ، كالقاتل خطأ ،**

(٩) في م : « الشهادة » .

(١٠) سورة لقمان ١٥ .

(١١-١٢) في م : « وعتبة » .

(١٢) أخرجه البيهقي ، في : باب ما يكره لأهل العدل من أن يعمد قتل ذي رحمه ... ، من كتاب قتال أهل البغي .

السنن الكبرى ١٨٦/٨ .

(١٣) في م : « الحج » تحريف .

(١٤) تقدم تحريجه ، في : ١٥١/٩ .

وفارق ما إذا قتلَه العادل ، لأنه قتلَه بحق . وقال قوم : إذا تَعَمَّدَ العادل قتلَ قَرِيْبِهِ ، فقتلَه ابتداءً ؛ لم يَرِثْهُ ، وإن قصَدَ ضَرْبَهُ ، ليصيرَ غيرَ مُمْتَنِعٍ ، فَجَرَحَهُ ، وماتَ من هذا الضرب ، وَرِثَهُ ؛ لأنه قتلَه بحق . وهذا قولُ ابنِ المُنْذِرِ . وقال : هو أَقْرَبُ الأقاويلِ .

١٥٣٦ - مسألة ؛ قال : ( وَمَا أَخَذُوا فِي حَالِ امْتِنَاعِهِمْ ؛ مِنْ زَكَاةٍ ، أَوْ خَرَاجٍ ، لَمْ يُعَدَّ عَلَيْهِمْ )

وجملته أن أهل البغي إذا غلبوا على بلد ، فجبوا الخراج والزكاة والجزية ، وأقاموا<sup>(١)</sup> الحدود ، وقع ذلك / موقعةً ، فإذا ظهر أهل العدل بعد على البلد ، وظفروا بأهل البغي ، لم يطالبوا بشيء مما جبهوه ، ولم يرجع به على من أخذ منه . روى نحو هذا عن ابن عمر ، وسلمة بن الأكوع . وهو قول الشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي . وسواء كان من الخوارج أو من غيرهم . وقال أبو عبيد<sup>(٢)</sup> : على من أخذوا<sup>(٣)</sup> منه الزكاة الإعادة ، وإن<sup>(٤)</sup> أخذها ممن لا ولاية له صحيحة ، فأشبه ما لو أخذها آحاد الرعية . ولنا ، أن علياً ، رضي الله عنه ، لما ظهر على أهل البصرة ، لم يطالبهم بشيء مما جبهوه . وكان ابن عمر إذا أتاه ساعي نجدة الحروري ، دفع إليه زكاته<sup>(٥)</sup> . وكذلك سلمة بن الأكوع<sup>(٥)</sup> . ولأن في ترك الاحتساب بها ضرراً عظيماً ، ومشقة كثيرة ، فإنهم قد يغلبون على البلاد السنين الكثيرة ، فلو لم يحتسب بما أخذوه ، أدى إلى ثنى<sup>(٦)</sup> الصدقات في تلك المدة كلها . فإذا ثبت هذا ، فإذا ذكر أرباب الصدقات أنهم قد أخذوا صدقاتهم ، قبل قولهم بغير يمين . قال أحمد : لا يستحلّف الناس على صدقاتهم . وإن ادّعى أهل

(١) في ب : « وإقامة » .

(٢) الأموال ٥٧٥ . وانظر : إرواء الغليل ١١٦/٨ .

(٣) في ب : « أخذ » .

(٤) في م : « لأنه » .

(٥) انظر : الأموال . الموضع السابق . والإرواء . الموضع السابق .

(٦) الثنى : الأمر يعاد مرتين .



الذِّمَّةُ دَفَعَ جِزْيَتَهُمْ إِلَيْهِمْ<sup>(٧)</sup> ، لَمْ تُقْبَلْ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ ؛ لِأَنَّهُمْ غَيْرُ مَأْمُونِينَ ، وَلِأَنَّ مَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ عَوَضٌ ، وَلَيْسَ بِمُؤَسَّاةٍ ، فَلَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُمْ ، كَأَجْرَةِ الدَّارِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقْبَلَ قَوْلُهُمْ إِذَا مَضَى الْحَوْلُ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الْبُعَاةَ لَا يَدْعُونَ الْجِزْيَةَ لَهُمْ ، فَكَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُمْ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ مَعَهُمْ ، وَلِأَنَّهُ إِذَا مَضَى لَذَلِكَ سِنُونَ كَثِيرَةٌ ، شَقَّ عَلَيْهِمْ إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ عَلَى كُلِّ عَامٍ ، فَيُودَى ذَلِكَ إِلَى تَغْرِيمِهِمُ الْجِزْيَةَ مَرَّتَيْنِ . وَإِنْ ادَّعَى مَنْ عَلَيْهِ الْخَرَاجُ دَفْعَهُ إِلَيْهِمْ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُقْبَلُ ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ عَلَى مُسْلِمٍ ، فَقَبِلَ قَوْلُهُ فِيهِ كَالزَّكَاةِ . وَالثَّانِي ، لَا يُقْبَلُ ؛ لِأَنَّهُ عَوَضٌ ، فَأَشْبَهَ الْجِزْيَةَ . وَإِنْ كَانَ مَنْ عَلَيْهِ الْخَرَاجُ ذِمِّيًّا ، فَهُوَ كَالْجِزْيَةِ ؛ لِأَنَّهُ عَوَضٌ عَلَى غَيْرِ مُسْلِمٍ ، فَهُوَ كَالْجِزْيَةِ ؛ وَلِأَنَّهُ أَحَدُ الْخَرَاجِينَ ، فَأَشْبَهَ الْجِزْيَةَ .

١٥٣٧ - مسألة ؛ قال : ( وَلَا يُنْقَضُ مِنْ حُكْمٍ حَاكِمِهِمْ ، إِلَّا مَا يُنْقَضُ مِنْ حُكْمٍ غَيْرِهِ )

يَعْنِي إِذَا نَصَبَ أَهْلُ الْبَغْيِ قَاضِيًّا يَصْلُحُ لِلْقَضَاءِ ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ قَاضِيٍّ<sup>(١)</sup> أَهْلِ الْعَدْلِ ، يُنْفَذُ مِنْ أَحْكَامِهِ مَا يُنْفَذُ مِنْ أَحْكَامِ قَاضِيٍّ<sup>(٢)</sup> أَهْلِ الْعَدْلِ ، وَيُرَدُّ مِنْهُ مَا يُرَدُّ . فَإِنْ كَانَ مِمَّنْ يَسْتَحِلُّ دِمَاءَ أَهْلِ الْعَدْلِ وَأَمْوَالَهُمْ ، لَمْ يَجْزُ قَضَاؤُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِعَدْلٍ . / وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَجُوزُ قَضَاؤُهُ بِحَالٍ ؛ لِأَنَّ أَهْلَ الْبَغْيِ يُفْسِقُونَ بِبَغْيِهِمْ ، وَالْفِسْقُ يُنَافِي الْقَضَاءَ . وَلَنَا ، أَنَّهُ اخْتِلَافٌ فِي الْفُرُوعِ بِتَأْوِيلِ سَائِعٍ ، فَلَمْ يَمْنَعْ صِحَّةَ الْقَضَاءِ ، وَلَمْ يُفْسَقْ بِهِ<sup>(١)</sup> ، كَاخْتِلَافِ الْفُقَهَاءِ . فَإِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّهُ إِذَا حَكَمَ بِمَا لَا يُخَالِفُ<sup>(٣)</sup> نَصًّا وَلَا<sup>(٣)</sup> إجماعًا ، نَفَذَ حُكْمَهُ ، وَإِنْ خَالَفَ ذَلِكَ ، نُقِضَ حُكْمُهُ ؛<sup>(٣)</sup> لِأَنَّ قَاضِيَ أَهْلِ الْعَدْلِ إِذَا حَكَمَ بِذَلِكَ نُقِضَ حُكْمُهُ<sup>(٣)</sup> ، فَقَاضِيَ أَهْلُ الْبَغْيِ أَوْلَى . وَإِنْ حَكَمَ

(٧) سقط من : م .

(١) سقط من : م .

(٢) سقط من : ب ، م .

(٣-٣) سقط من : م .

بُسْقُوطِ الضَّمَانِ عَنْ أَهْلِ الْبَغْيِ فِيمَا أُتْلِفُوهُ حَالِ الْحَرْبِ ، جازَ حُكْمُهُ ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ اجْتِهَادٍ . وَإِنْ كَانَ حُكْمُهُ فِيمَا أُتْلِفُوهُ قَبْلَ قِيَامِ الْحَرْبِ ، لَمْ يَنْفُذْ ؛ لِأَنَّهُ مُخَالَفٌ لِلْإِجْمَاعِ . وَإِنْ حَكَمَ عَلَى أَهْلِ الْعَدْلِ بِوُجُوبِ الضَّمَانِ فِيمَا أُتْلِفُوهُ حَالِ الْحَرْبِ ، لَمْ يَنْفُذْ حُكْمُهُ ؛ لِمُخَالَفَتِهِ<sup>(٤)</sup> الْإِجْمَاعَ<sup>(٥)</sup> . وَإِنْ حَكَمَ بِوُجُوبِ ضَمَانِ مَا أُتْلِفُوهُ فِي غَيْرِ حَالِ الْحَرْبِ ، نَفَذَ حُكْمُهُ . وَإِنْ كَتَبَ قَاضِيهِمْ إِلَى قَاضِي أَهْلِ الْعَدْلِ ، جازَ قَبُولُ كِتَابِهِ ؛ لِأَنَّهُ قَاضٍ ثَابِتُ الْقَضَايَا ، نَافِذُ الْأَحْكَامِ . وَالْأَوَّلَى أَنْ لَا يَقْبَلَهُ ، كَسَرًا لِقُلُوبِهِمْ . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ : لَا يَقْبَلُهُ ؛ لِأَنَّ قَضَاءَهُ لَا يَجُوزُ . وَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ فِي هَذَا . فَأَمَّا الْخَوَارِجُ إِذَا وَلَّوْا قَاضِيًا ، لَمْ يَجْزُ قَضَاؤُهُ ؛ لِأَنَّ أَقْلَ أَخْوَالِهِمُ الْفِسْقُ ، وَالْفِسْقُ يُنَافِي الْقَضَاءَ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَصِحَّ قَضَاؤُهُ ، وَتَنْفُذُ أَحْكَامِهِ ؛ لِأَنَّ هَذَا مِمَّا يَتَطَاوَلُ ، وَفِي الْقَضَاءِ بِفَسَادِ قَضَايَاهُ وَعَقُودِهِ الْأَنْكِحَةِ وَغَيْرِهَا ضَرَرٌ كَثِيرٌ ، فَجَازَ دَفْعًا لِلضَّرَرِ ، كَمَا لَوْ أَقَامَ الْحُدُودَ ، وَأَخَذَ<sup>(٦)</sup> الْجِزْيَةَ وَالْخَرَاجَ وَالزَّكَاةَ .

**فصل :** وَإِنْ ارْتَكَبَ أَهْلُ الْبَغْيِ فِي حَالِ امْتِنَاعِهِمْ مَا يُوجِبُ الْحَدَّ ، ثُمَّ قَدَّرَ عَلَيْهِمْ ، أُقِيمَتْ فِيهِمْ حُدُودُ اللَّهِ تَعَالَى ،<sup>(٧)</sup> (لِأَنَّ حُدُودَ اللَّهِ تَعَالَى لَا<sup>(٧)</sup> تَسْقُطُ بِاخْتِلَافِ الدَّارِ . وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : إِذَا امْتَنَعُوا بِدَارٍ ، لَمْ يَجِبِ الْحَدُّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ ، وَلَا عَلَى مَنْ عَنْدهُمْ مِنْ تَاجِرٍ أَوْ أُسَيْرٍ ؛ لِأَنَّهُمْ خَارِجُونَ عَنْ دَارِ الْإِمَامِ ، فَأَشْبَهُوا مَنْ فِي دَارِ الْحَرْبِ . وَلَنَا ، عُمُومُ الْآيَاتِ وَالْأَخْبَارِ ؛ وَلِأَنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ تَجِبُ فِيهِ الْعِبَادَاتُ فِي أَوْقَاتِهَا ، تَجِبُ الْحُدُودُ فِيهِ عِنْدَ وُجُودِ أَسْبَابِهَا ، كَدَارِ أَهْلِ الْعَدْلِ ؛ وَلِأَنَّهُ زَانٍ أَوْ سَارِقٌ ، لَا شُبْهَةَ فِي زِنَاهُ وَسَرِقَتِهِ ، فَوَجِبَ عَلَيْهِ / الْحَدُّ ، كَالَّذِي فِي دَارِ الْعَدْلِ . وَهَكَذَا نَقُولُ فِي مَنْ أَتَى حَدًّا فِي دَارِ الْحَرْبِ ، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ ، لَكِنْ لَا يُقَامُ إِلَّا فِي دَارِ الْإِسْلَامِ ، عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ فِي مَوْضِعِهِ .

(٤) فِي ب : « لِمُخَالَفَتِهِ » .

(٥) فِي م : « لِلْإِجْمَاعِ » .

(٦) فِي م : « وَأَخَذَ » .

(٧-٧) فِي م : « وَلَا » .



**فصل :** وإذا استعان أهل البغي بالكفار ، فلا يخلو من ثلاثة أصناف ؛ أحدهم ، أهل الحرب ، فإذا استعانوا بهم ، أو آمنوهم<sup>(٨)</sup> ، أو عقدوا لهم ذمة ، لم يصح واحد منها ؛ لأن الأمان من شرط صحته التزام<sup>(٩)</sup> كفهم عن المسلمين ، وهؤلاء يشترطون عليهم قتال المسلمين ، فلا يصح . ولأهل العدل قتالهم ، كمن لم يؤمنوه سواء . وحكم أسيرهم ، حكم أسير سائر أهل الحرب قبل الاستعانة بهم ، فأما أهل البغي ، فلا يجوز لهم قتلهم ؛ لأنهم آمنوهم ، فلا يجوز لهم العذر بهم . الصنف الثاني ، المستامنون ، فمتى استعانوا بهم فأعائوهم ، نقضوا عهدهم ، وصاروا كأهل الحرب ؛ لأنهم تركوا الشرط ، وهو كفهم عن المسلمين ، فإن فعلوا ذلك مكرهين ، لم ينتقض عهدهم ؛ لأن لهم عذرا ، وإن ادعوا الإكراه ، لم يقبل قولهم إلا بينة ؛ لأن الأصل عدمه . الصنف الثالث ، أهل الذمة ، فإذا أعائوهم ، وقاتلوا معهم ، ففيهم وجهان ، ذكرهما أبو بكر ؛ أحدهما ، ينتقض عهدهم ؛ لأنهم قاتلوا أهل الحق ، فينتقض<sup>(١٠)</sup> عهدهم ، كما لو انفردوا بقتالهم . والثاني ، لا ينتقض ؛ لأن أهل الذمة لا يعرفون المحق من المبطل ، فيكون ذلك شبهة لهم . وللشافعي قولان ، كالوجهين . فإن قلنا : ينتقض عهدهم . صاروا كأهل الحرب فيما ذكرنا . وإن قلنا : لا ينتقض عهدهم . فحكمهم حكم أهل البغي ، في قتل مقبليهم ، والكف عن أسيرهم ، ومذبرهم وجريحهم ، إلا أنهم يضمنون ما أتلّفوه<sup>(١١)</sup> على أهل العدل حال القتال وغيره ، بخلاف أهل البغي ، فإنهم لا يضمنون ما أتلّفوه<sup>(١١)</sup> حال الحرب ؛ لأنهم أتلّفوه<sup>(١١)</sup> بتأويل سائغ ، وهؤلاء لا تأويل لهم ، ولأنه سقط الضمان عن المسلمين كيلا يؤدي إلى تنفيرهم عن الرجوع إلى الطاعة ، وأهل الذمة لا حاجة بنا إلى ذلك فيهم . وإن أكرههم البغاة على معونتهم ، لم ينتقض عهدهم ، وإن ادعوا ذلك ، قبل قولهم ؛ لأنهم تحت أيديهم وقدرتهم . وإن قالوا

(٨) في الأصل : « وآمنوهم » .

(٩) في ب ، م : « إلزام » .

(١٠) في الأصل : « فانتقض » .

(١١) في ب ، م : « أتلّفوا » .



١٦١/٩ ظننا أن من استعان بنا من المسلمين لزمنا معونته . لم ينتقض عهدهم . وإن / فعل ذلك المستأمنون ، انتقض عهدهم . والفرق بينهما أن أهل الذمة أقوى حكماً ؛ لأنَّ عهدهم مؤبد ، ولا يجوز نقضه لخوف الخيانة منهم ، ويلزم الإمام الدفع عنهم ، والمستأمنون بخلاف ذلك .

**فصل :** وإذا ارتد قوم فأثلفوا مالا للمسلمين ، لزمهم ضمان ما أثلفوه ، سواء تحيزوا ، أو صاروا في منعة ، أو لم يصيروا . ذكره أبو بكر . قال القاضي : وهو ظاهر كلام أحمد . وقال الشافعي : حكمهم حكم أهل البغي ، فيما أثلفوه<sup>(١٢)</sup> من الأنفس والأموال ؛ لأنَّ تضمينهم ، يؤدِّي إلى تنفيرهم عن الرجوع إلى الإسلام ، فأشبهوا أهل البغي . ولنا ، ما روى عن أبي بكر ، رضى الله عنه ، أنه قال لأهل الردة ، حين رجعوا : تردُّون علينا ما أخذتم منا ، ولا تردُّ عليكم ما أخذنا منكم ، وأن تدوا قتلانا ، ولا ندي قتلاكم . قالوا : نعم . يا خليفة رسول الله . فقال عمر : كل ما قلت<sup>(١٣)</sup> كما قلت<sup>(١٣)</sup> ، إلا أن يدوا ما قتل منا ، فلا ؛ لأنَّهم قوم قتلوا في سبيل الله واستشهدوا<sup>(١٤)</sup> . ولأنَّهم أثلفوه بغير تأويل ، فأشبهوا أهل الذمة . فأما القتل ، فحكمهم فيهم حكم أهل البغي ؛ لما ذكرنا من خبر أبي بكر وعمر ، ولأنَّ طليحة الأسدي قتل عكاشة بن محصن الأسدي ، وثابت بن أقرم<sup>(١٥)</sup> ، فلم يغرمهما<sup>(١٦)</sup> ، وبنو حنيفة قتلوا من قتلوا من المسلمين يوم اليمامة ، فلم يغرموا شيئاً . ويحتمل أن يحمل قول<sup>(١٧)</sup> أحمد ، وكلامه في المال ، على وجوب ردِّ ما هو<sup>(١٧)</sup> في أيديهم دون ما أثلفوه ، وعلى من أثلف من غير أن يكون له منعة ، أو أثلف في غير الحرب ، وما أثلفوه حال الحرب ، فلا ضمان عليهم فيه ؛ لأنَّه إذا سقط ذلك عن أهل البغي ، كيلا يؤدِّي إلى تنفيرهم عن الرجوع إلى الطاعة ، فلأنَّ يسقط

(١٢) في ب ، م : « أثلفوا » .

(١٣-١٣) سقط من : الأصل .

(١٤) تقدم تخريجه ، في صفحة ٢٥٠ .

(١٥) في ب ، م : « أثم » تحريف .

(١٦) انظر ما تقدم في صفحة ٢٥١ .

(١٧) سقط من : م .

ذلك كيلا يُؤدَّى إلى التَّنْفِيرِ عَنِ الْإِسْلَامِ أُولَى ، لَأَنَّهُمْ إِذَا امْتَنَعُوا صَارُوا كُفَّارًا مُمْتَنِعِينَ  
بِدَارِهِمْ ، فَأَشْبَهُوا أَهْلَ الْحَرْبِ . وَيُحْمَلُ قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ عَلَى مَا بَقِيَ فِي أَيْدِيهِمْ مِنَ الْمَالِ ،  
فَيَكُونُ مَذْهَبُ أَحْمَدَ وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ فِي هَذَا سَوَاءً . وَهَذَا أَعْدَلُ وَأَصَحُّ . إِنْ شَاءَ اللَّهُ  
تَعَالَى . فَأَمَّا مَنْ لَا مَنَعَةَ لَهُ فَيُضْمَنُ مَا أَتْلَفَ مِنْ نَفْسٍ وَمَالٍ ، كَالوَاحِدِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، أَوْ  
أَهْلِ الذِّمَّةِ ؛ لِأَنَّهُ لَا مَنَعَةَ لَهُ ، وَلَا يَكْثُرُ ذَلِكَ مِنْهُ ، / فَبَقِيَ الْمَالُ وَالنَّفْسُ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ عَلَى <sup>(١٨)</sup>  
عِصْمَتِهِ ، وَوُجُوبِ ضَمَانِهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

١١٦٢/٩

---

(١٨) فِي الْأَصْلِ : ( فِ ) .